طبيعة النخبة الحاكمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

The nature of governing elite in Iraq after 2003

أ.م.د. وينا هاتف مكي
Assistant professor
Phd.DINA HATIF MAKI
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية –جامعة بغداد
dinahatif@yahoo.com

الملخص:

تصنف النخب الحاكمة في الأدبيات الحديثة الى نخبة موحدة و غير موحدة ، و قد تكون الموحدة رضائية أو ايديولوجية ، ولكل منهما سماتها و طريقة تكونها ، وفي العراق بعد عام ٢٠٠٣ اختلف شكل النخبة الحاكمة وأخذت تنطبق عليها سمات النخبة غير الموحدة ، الا انها في بعض الأحيان و في حالة الأزمات تأخذ شكل النخبة الموحدة مصلحياً، فالمصلحة تضطرهم للتوحد أحياناً لكن سرعان ما ينفرط عقد هذا التوحد لتعود تأخذ شكلها المعتاد غير الموحد ،و هذا ما نحاول بحثه هنا.

كلمات مفتاحية : نخبة ، رضائية ،ايديولوجية ،غير موحدة ، التغيير

Summary

In modern literature governing –Political- elites are classified into united and disunited, the united ones could be ideological or consented and each has its characteristics and the way of its creation .In Iraq ,after 2003, the governing elite has changed and took the form of disunity, although sometimes in case of crisis it takes the form of united one but most likely on opportunistic terms, since only their interests drive them to unite ,sooner or later this unity would be dissolved and return

to its usual disunited form and this is what we are trying to research here.

Key words: elite; consented elite ,ideological elite ,disunited elite ,

يقول سيترن "النخب السياسية تنتج سياسات ، في المقابل تتلقى الثقة من المواطنين الراضين عن هذه السياسات ، و سخرية من هؤلاء الذين خابت آمالهم "[١]

المقدمة

تعددت التعاريف ووجهات النظر في تعريف النخبة باختلاف المفكرين –أمثال باريتو وموسكا وميشلز وميلز وغيرهم –الذين تناولوا الموضوع فكل منهم له وجهة نظر معينة لكنهم يتفقون جميعاً على ضرورة قلة عدد أفرادها وان هناك تجنيد معين لهم، ويتفقون أيضاًعلى دورانها، وان هناك مئة قليلة من بين أعضاء هذه النخبة يتولى الحكم هم النخبة الحاكمة ،وفي الأدبيات الحديثة –والتي يعد جون هيغلي أحد منظريها والذي اتبعناه في بحثنا هذا–تقسم النخبة الحاكمة الى نخبة موحدة وأخرى غير موحدة، ولكل منهما سماتها ومصالحها وأهدافها ، وتختلف في كيفية طريقة تحقيق هذه الأهداف ما بين الاقناع والاكراه ، وتستخدم بقية المجتمع لتحقيق هذه الأهداف .

وبتطبيق هذا الأمر على العراق، نجد ان النخبة الحاكمة اختلفت بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ أصبحت هناك نخبة جديدة في ظل نظام جديد يختلف عن النظام السابق كلياً ، فقد كانت النخبة الحاكمة قبل هذا التاريخ نخبة حزبية تنتمي الى حزب واحد ،وتصنف على انها نخبة موحدة في ظل نظام شمولي و رغم انه فسح المجال لبعض الأحزاب في بداية وجوده بالعمل الا انه تحول بعد ذلك، ولم تكن هناك ديمقراطية في البلد والتي تأمل العراقيون في تحقيقها مع اسقاط النظام و مجيء نخبة جديدة تتولى عملية الانتقال . تقوم مشكلة البحث على فكرة انه توجد انواع من النخب الحاكمة تختلف باختلاف المجتمعات و الظروف التي نشأت فيها ،وان هدف هذه النخب البقاء في السلطة اطول مدة ممكنة و تستخدم أدوات متعددة في سبيل تحقيق ذلك ومن هذه النخب النخبة

الحاكمة في العراق بعد ٢٠٠٣ و التي لها طبيعة مختلفة عن جميع التقسيمات التي قدمها جون هيغلي للنخب واثرت طبيعة هذه النخبة في عملية الانتقال السياسي من خلال نشأتها و العلاقات فيما بين افرادها و علاقتها بالمجتمع واثر كل ذلك في عملية التغيير .

فرضية البحث: هنا التي نحاول بناء البحث عليها ان النخبة الحاكمة في العراق هي نخبة غير موحدة وديدنها الصراع لكنها تتوحد مصلحياً فقط عند مواجهة مشكلات تتعلق باستمرارها في الحكم أي استمرارية بقائها، أما ما عداه فهي غير موحدة ، و نحاول توضيح الأمر من خلال منهجين تاريخي و مقارن. و تنبع اهمية البحث من محاولة الكشف عن طبيعة النخبة الحاكمة في العراق بعد ٢٠٠٣ و ما هو الشكل الذي تتخذه في ضوء التقسيمات الحديثة للنخب، وما هي طبيعة العلاقات بينها وهل لطبيعتها هذه اثر على علاقتها بالمجتمع العراقي، كيف تؤثر العلاقة مع غير النخبة في ادامة حكم النخبة من عدمه ونواتج شكل النخب الحاكمة على الاستقرار السياسي ،اي نواتج كون النخب موحدة أم لا ، فالنخب تؤثر في هذه النواتج بشكل كبير بسبب من كونها نخبة ،و هل ستؤثر في عملية التغيير في الدولة ام لا و الى اين سيكون هذا التغيير .

أولاً – تعريف النخبة

يحمل الناس وجهات نظر مختلفة عند الحديث عن النخبة الحاكمة كما يختلف الباحثون في تعريفهم لها، من هم أعضائها و الى أي فئة أو جماعة ينتمون، و ما هو الشكل الذي تتخذه و ما الذي يجعلها تتمايز عن غيرها من الفئات أو الجماعات الأخرى ، و هل تتخذ شكل واحد أم أشكال مختلفة ،و هل يتطابق تصور الناس للنخبة الحاكمة مع تعريف الباحث المختص لها ، فقد يوضع بضعة أفراد ضمن فئة النخبة الحاكمة من قبل المختصين بينما لا يتقبل عامة الناس وضعهم ضمنها[٢] .

ونبدأ مع تعريف عام للنخبة ، اذ تعرف على" انهم هؤلاء الذين يحصلون على الأكثر مما هو موجود للأخذ "[٣]،مع ذلك تختلف معايير تحديد النخبة بين المفكرين ، فهناك من يعرف أعضاء النخبة ليس من خلال الطبقة التي ينتمون اليها أو الأصل العائلي أو حتى

راس المال الذي يمتلكونه و لا الموقع أو المركز الذي يشغلونه ،و انما من خلال طريقة عملهم، فعملهم وأثر هذا العمل له دور في جعل أفراد ما يشكلون نخبة. وفضلاً عن العمل يعرفون من خلال علاقاتهم ،فهم يتميزون بالمرونة في علاقاتهم وامكانية تبادل الأدوار فيما بينهم، ولا يتعلقون بقطاع أو جهة معينة في تحقيقهم لمصلحتهم، لذا من الممكن تجاوز الرسميات عند الحاجة، كما انهم يستخدمون جهات معينة لمساعدتهم في تحقيق أهدافهم من مراكز تفكير ومن منظمات لا حكومية، و بمرور الوقت يشكلون حلقة وصل بين المؤسسات الرسمية في الدولة وبين تلك اللارسمية ويستفيدون من الاثنين في آن واحد[٤].

ويتحدث ماكس فيبر عن أقلية حاكمة وليس نخبة حاكمة، فيقول انهم من "يشغل المراكز التنفيذية العليا في الدولة و الأحزاب السياسية". وان كان هذا التعريف لا يختلف كثيراً عن تعاريف منظري النخبة وان اختلف المُسمى. ومع كثرة التعاريف وتنوعها نتفق مع تعريف أن "النخبة السياسية تتألف من الاشخاص القادرين بسبب من أوضاعهم الاستراتيجية في الحركات و التنظيمات المهيمنة على التأثير في النواتج السياسية عادة على مستوى الدول الوطنية بشكل معتاد وكبير"[٥].

ومن ثم هي تتشكل بشكل عام ممن يشغلون القيادة والمراكز العليا ويكون لهم دور في صنع القرار أو التأثير فيه من الساسة و الأحزاب والمؤسسة العسكرية ورجال الأعمال والجمعيات المهنية واتحادات التجارة والشركات الاعلامية وجماعات المصالح ورجال الدين والحركات المهمة. ويكون للنخبة دور أو أثر في النظام السياسي سلباً وايجاباً، سواء في استقراره من عدمه، وفي شكل النظام السياسي، وعمل المؤسسات السياسية وحتى سياسات الحكومات المحلية[٦].

أما من ناحية عددها فيرى البعض ان عدد النخبة الحاكمة في المجتمع قليل لا يتجاوز بضعة مئات، في حين يزيد آخرون من الرقم ليصل الى بضعة آلاف، وان كان موسكا– أحد منظري النخبة–يفضل العدد الصغير لانه يزيد من التماسك والتلاحم بين الأفراد،

ويمكنهم من السيطرة على الدولة و المجتمع لانهم يجتمعون في طريقة التفكير وصنع السياسة ولا يختلفون على ادارة الأمور [٧].

أحدى أهم سمات النخبة من وجهة نظر ميلز هي طريقة دورانها، فهناك تداور بين أعضاء النخبة على المراكز الرئيسة في الدولة السياسية و العسكرية والاقتصادية، اذ انها مغلقة تقريباً على الأشخاص نفسهم الذين تجمعهم مصالح متقاربة الأمر الذي يدل على تماسكها، كما ان الواحد منهم ياخذ الآخر بالحسبان عند اتخاذ قرار ما، أي ان هناك اعتراف متبادل ووعي بكون مصالحهم متبادلة و مشتركة [٨].

وهناك من يصنف النخبة وفقاً لهيمنتها وكيفية استخدامها لهذه الهيمنة، لذا تصنف وفقاً لاستخدامها للاجبار أو القهر، والاغواء، والخبرة، وأخيرا الأمر أو القيادة . فالنخب التي تستخدم القوة والاكراه تسيطر على وسائل العنف وتجبر الآخرين على اتباعهم بالقوة، ويشكل العسكر المصدر الرئيس لتشكيل هذه النخبة. أما التي تستخدم الاغواء فهي بسبب من سيطرتها على الموارد المادية توجهها في اقناع الآخرين باتباعها، وغالباً ما تأتي من رجال المال والأعمال. وتشمل النخب الخبيرة من يمتلك معرفة وخبرة متخصصة لانهم يمتلكون معرفة ثقافية تؤهلهم للتأثير على الآخرين وفيهم، وتأتي أو تتشكل من أصحاب المهن المهمة من أطباء و محامين ومهندسين الخ، وتبقى النخب القيادية أو الآمرة وتظهر نتيجة توليها مراكز عليا في الجهاز الاداري الحكومي أي من المدراء والبيروقراطية[٩].

وتترتب عوائد على الانتماء للنخبة و تتمثل في عوائد مالية و عوائد اجتماعية تتعلق بمكانة اجتماعية عالية وان كانت هذه في الغالب تأتي نتيجة موقعهم الوظيفي في المؤسسات المهمة.أما الشكل الذي تتخذه–أي النخبة–فيفترض ان النخب تتراصف جنباً الى جنب (بشكل عمودي) وبمجموعها تتشكل النخبة، الا انها في بعض الأحيان وفي بعض المجتمعات تتراصف أفقياً حسب قوة كل نخبة وقوة القطاع أو المؤسسة الذي

تنتمي اليه وطبيعة العلاقة بين هذه القطاعات، ومن ثم تصبح واحدة أقوى من الأخرى بحسب قوة الجهة التي تنتمي اليها[١٠].

إذا كانت هناك نخبة في الحكم فمن الممكن ان تظهر نخبة من المعارضة، فهي أي النخبة تتكون وفقاً لهيغلي و بيرتون من الاشخاص الذين يكونون على رأس التنظيمات و الحركات المهمة في المجتمع لذا يؤثرون في النواتج السياسية فيه بشكل مستمر.أي ان النخب تظهر من أكثر من جهة–في المعارضة أو في الحكم–مما يعني تعدد مصادر تجنيد النخبة بعد ان كانت تقتصر في السابق على جهات معينة، فهي قد تظهر من حركة أو تنظيم ،هذا بحد ذاته يعني زيادة عدد أفرادها وهو ما يتعارض مع أهم شروط النخبة المتمثل في قلة عدد أفرادها، لكن وفقاً لنظرية النخبة انها ممكن ان تجند أفرادها من أي جهة طالما امتلكوا أدوات ممارسة السلطة، فعضو النخبة قد يأتي من رجال المال والأعمال أو من مؤسسات الدولة أو أن ياتي من وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية،كما قد يأتي من حركة اجتماعية أو حتى من العصابات [١١].

هناك من يطرح فكرة ان النخب ليست فواعل مستقلة بذاتها صحيح انه ليس هناك كيانات أكبر منها تقوم بتحريكها وتوجيهها لكنها مع ذلك تضطر للخضوع للبيئة الثقافية الموجودة فيها والقواعد التي تسيرها، كما انه من الضروري اعادة النظر في العلاقة بين النخبة و غير النخبة أو بقية المجتمع[١٢]، ولكنها يمكن ان تساهم في تغيير البيئة الثقافية وتوظيفها لمصلحتها، وأحياناً تخضع لقوى خارجية جاءت بها الى السلطة.

قد يختلف الباحثون في وضع سمات للنخبة وكيفية وصفهم لها، اذ لا تتداخل سمات النخبة مع السمات الاجتماعية للارستقراطية، ولا تتداخل أيضاً مع السمات الراقية للانسان من استقامة أخلاقية ورقي فكري وغيرها من سمات شخصية عليا. صحيح ان هذه السمات تساعد المرء بالفعل في ممارسة النفوذ، الا ان تفضيل أي منها على الأخرى يتبع الحاجة أو الظرف، فأحياناً تكون الأولوية للشجاعة والولاء اثناء الأزمات السياسية، وأحياناً أخرى يكون الذكاء و الابداع هما السمات المطلوبة وبالذات أوقات

الاستقرار السياسي، والحاجة الى الشخصية الكارزمية اثناء الانتخابات من أجل ربح ثقة المصوتين. فيبر مثلاً يرى ان الأقلية الحاكمة تمتلك سمات تكميلية، إذ يكمل بعضها البعض مثل الكاريزما و العاطفة و الفطنة السياسية و العقلانية البيروقراطية و الموضوعية والالتزام الحزبي والقدرة على الحكم الموضوعي. مع هذا حصل تغير في النظر الى النخبة يمكن ملاحظته من خلال تحليل تجنيد النخبة في الوقت الحالي، فقد كان من المعتاد أن ينضم الى النخبة الأشخاص المؤهلين بشكل عالي من أبناء العوائل المثقفة والمتعلمين تعليم راقي والمتدربين تدريب جيد في المواقع العليا للتنظيمات الأساسية الذين يمتلكون الفطنة والحصافة التي تؤهلهم للارتقاء الى أعلى، لكن الملاحظ انه نتيجة الاهتمام بمعايير العدالة و الاحتواء والتمثيل حصل تغير في التوجه عند تجنيد النخبة. كما ان الانتخابات لم تعد توصل للسلطة الأفضل والأرقى، اذ قد ينجح اليوم في الانتخابات الديماغوغيين و الأثرياء الجدد و حتى المغامرين وهم أقل وعياً بالنخبة [١٣].

لا تظهر النخبة من العدم وانما هناك مجموعة ظروف وأحداث تؤدي الى ظهورها بأشكالها المختلفة، وكل منها ما ان تظهر بشكلها الذي هي عليه تستمر عليه ولا تتغير حتى وان تغير المجتمع الذي تعيش فيه، فلديها الميل للاستمرار رغم تغير الظروف الاقتصادية والثقافية والديمغرافية وحتى الظروف الدولية، فتغير نوع النخبة الى نوع آخر أمر نادر ومن ثم يصعب تغير شكل النظام المرتبط بها، ولو ان هذا الأمر ليس بالمستحيل. والتغير الذي يحصل تغير فرعي أي أن يتحول النظام غير المستقر أو بالاحرى يتذبذب بين نظام سلطوي وديمقراطية غير ليبرالية، لكن تغير النظام بشكل تام من غير مستقر الى مستقر وغير تمثيلي الى تمثيلي يحدث مع أو بعد تغير النخبة و تحولها من نوع الى آخر.ويحدث هذا مع التطورات الداخلية في النظام، مع هذا هناك تغير في النظام والنخبة يحدث بتأثير عامل خارجي متمثل بحرب دولية واحتلال اجنبي[١٤].

ثانياً– أنواع النخب

وردت تصنيفات كثيرة للنخب من قبل منظريها التقليديين، الا ان منظري النخبة الجدد يطرحون تصنيف لها يقوم على كونها موحدة من عدمه و طبيعة هذه الوحدة ، فيصنفونها على انها نخب غير موحدة ، نخب موحدة رضائياً و نخب موحدة ايديولوجياً . ويربطون بينها و بين الديمقراطية واستقرارها ووجودها من عدمه ، فالدول ذات النظم الديمقراطية المستقرة نجد فيها نخب موحدة رضائياً ، أما الموحدة ايديولوجياً فترتبط بالنظم الشمولية ، وترتبط النخب غير الموحدة بنظم غير مستقرة و النظم السلطوية. وتستمر النظم الديمقراطية ذات النخب الموحدة رضائياً في حين النظم الديمقراطية ذات النخب غير الموحدة من الممكن أن تتحول الى ديمقراطيات غير مستقرة أو حتى نظم غير ديمقراطية [١٥].

النخب الموحدة رضائياً : وتظهر نتيجة اتحاد النخب الموجودة في ظروف هي :

١– في حالة حصول تسوية للنزاعات بين النخب المتصارعة .

٢– في حالة وجود احتلال تظهر نخب تقوم بتمثيل محدود للسكان ،و في نفس الوقت تقود حركة استقلال ضد المحتل.

٣– ان تتفق النخب غير الموحدة على ايجاد قيم مشتركة للسلوك السياسي لتغيير الوضع القائم [١٦]،ويمكن ان نعطي مثال دولة جنوب افريقيا عندما اتفقت الاطراف المختلفة على انهاء الابارتهايد و ايجاد قيم جديدو للسلوك السياسي.

٤– وقد تحدث وحدة النخبة كرد فعل على أزمات تهدد مصالح النخبة و مواقعها قد تكون هذه الازمات سياسية أو اجتماعية [١٧]،كما هو الحال في بريطانيا عند الحربين العالميتين مثلا اذ واجهت الدولة ازمة مصيرية دفعت اطراف النخبة للتوحد فيما بينها لمواجهة الحرب و وما بعدها.

النخبة الموحدة ايديولوجياً: و تتصف بوجود رضا أو اتفاق حول صحة ايديولوجية معينة أو مذهب ديني أو عقيدة اثنية ما، و تتسم سياسات مثل هذه النخبة بكونها خاضعة أو مروضة، لكن هذا يحدث نتيجة أسلوب فرض نظام معتقدات أحادي أو فردي على الأعضاء. وتتضح النخبة الموحدة ايديولوجياً بوجود نخبة ما لها اليد العليا في نظام ما، وكل من يرغب بالوصول الى السلطة لا بد له من ان يعلن خضوعه لمعتقداتها[١٨].

النخبة غير الموحدة :هي التي لا ينطبق عليها شروط النخبتين السابقتين أي انه لايوجد اعتراف اكراهي وموحد لنظام معتقدات أحادي، ولا يكون هناك اجماع أو رضا أو اتفاق طوعي حول الحاجة الى تقييد سياسي، عندئذ ستكون النخبة غير موحدة و تكون السياسات غير مسيطر عليها[١٩]. ويكون عدم الاستقرار المؤسسي سمة أساسية فيه، لان النخبة غير الموحدة هي التي تدير مؤسسات الدولة و ربما قد تعطي صورة ديمقراطية الا انها في الحقيقة تواجه أزمات سياسية قد لا تنجو منها، فأي توتر سياسي طبيعي يؤدي الى حكومة سلطوية، وربما يحصل انقلاب أوقد لا يحصل، لكنها في النهاية قد تتغير أو تاتي حكومة اكثر ديمقراطية محلها [٢٠].

ثالثاُ –أسباب نشأة الانواع الثلاثة للنخب :

١– النخبة غير الموحدة : لتكوين الدولة القومية أثر في تكوين النخبة غير الموحدة ، اذ تتكون مع تكوين الدولة سواء من اتحاد أقاليم مقسمة كانت تتمتع باستقلال سياسي أو من انفصال اقليم عن دولة قائمة ، و بالطبع تكون هناك صراعات بين النخب ،و تقمع أجزاء من النخبة أجزاء أخرى منها ومن ثم تحصل نزاعات مستمرة و يؤدي ذلك الى كراهية وخوف وعداء بين النخبة الأمر الذي ينتج نخبة غير موحدة في الدولة الحديثة النشأة [٢١].وتحدث أيضاً من انقسام النخبة ،اذا لم تتمكن النخبة من الوقوف بوجه الأوضاع السياسية المتدهورة ومطالب الجماهير الساخطة و تصرفاتهم العنيفة ، عندئذ لن تبقى

النخبة على حالها اذ ستنقسم النخبة و تصبح غير موحدة و يصاحبها حكم عسكري –ن كان مباشر أو غير مباشر–وقمع للحريات [٢٢].

٢– النخب الموحدة رضائياً :وفي بعض الدول ظهرت النخب الموحدة رضائياً في مجتمعات صغيرة مثل الكانتونات و استمرت بوجودها مع نشوء الدولة القومية التي ضمتها أو تلك التي ظهرت فيها في نضالها من أجل الاستقلال ،اذ اندمجت فيها النخب اثناء النضال من أجل الاستقلال ، وتميزت بكون النظام فيها تمثيلي و مستقر [٢٣].

٣– النخب الموحدة ايديولوجياً :اما النخب الموحدة ايديولوجياً فقد تظهر أثناء النضال ضد المحتل من أجل الاستقلال و تكوين الدولة القومية أو حتى بالانفصال عنها ، ذلك ان النخب قد تتقاتل فيما بينها أثناء السعي للاستقلال ،و عندما يقوم أحد الأجنحة المذهبية و المنظمة بشكل حصري بتصفية الأجزاء الأخرى للنخبة و يبقى هو وحده في هذا النضال عندئذ تظهر النخبة الموحدة أيديولوجياً بالتزامن مع استقلال الدولة القومية [٢٤].

كيف تتفق النخب على الوحدة :

أي تظهر النخبة نتيجة انتقال النخبة غير الموحدة الى حال جديد و ذلك عن طريق :

تسوية النخب و التقاء النخب : تصل النخب الى عقد تسوية بينها –تؤدي هذه التسويات الى قيام الديمقراطية فيما بعد –اذ تصل النخب التي كانت بعضها ضد البعض الآخر الى ان تتفاوض فيما بينها على شكل النظام السياسي الذي سيكون قائماً، أي ان هناك اعتراف متبادل من قبل النخب ببعضها البعض على انها فواعل سياسية مشروعة، وتؤدي التسوية بين النخب الى حكم ديمقراطي قد يختلف من دولة الى أخرى فقد يكون ديمقراطي كامل أو شبه ديمقراطي أو حتى ديمقراطية انتخابية [٢٥].

وتنتقل النخبة غير الموحدة الى حالة النخبة الموحدة رضائياً بواسطة عقد تسويات بينها، فقد تتحارب هذه النخب ولكن تصل الى عقد تسوية فيما بينها من أجل تجاوز

خلافاتها. وهنا تبدأ هذه النخب بخلق روابط فيما بينها وتصيغ قواعد للتعامل المستقبلي. وتحصل هذه التسويات عندما يكون هناك صراع غير محسوم بين النخب قد يستمر مدة طويلة، وتحدث أزمة تجعل من الخلاف أكثر تكلفة خصوصاً عندما تدرك النخب صعوبة حسمه، وهنا تعمل أجزاء النخبة المختلفة بطريقة تسهل على القيادات ان تقوم بالمفاوضات التي ستكون ملزمة لها، كما ان القيادات نفسها تمتلك حرية كافية من أجل ان تصنع التسويات و تفرضها مثل قدرتها على تقديم تنازلات لعقد هذه التسويات[٢٦].

وأحياناً يحدث التحول من نخبة غير موحدة الى موحدة عن طريق التقاء وتقارب النخب، ويحدث هذا في الأقطار ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي يوجد فيها نظام تمثيلي غير مستقر. ففي اثناء انتخابات تنافسية يكون الصراع فيها شديد يأخذ شكل مباراة صفرية، تفهم بعض أجنحة النخبة أو تدرك انه من خلال العمل سوية وتشكيل ائتلاف انتخابي تستطيع تحقيق الفوز في الانتخابات بشكل متكرر وبالذات اذا ظهروا كأنهم مدافعين عن النظام القائم، وهنا يعملون للحفاظ على هذا الائتلاف الانتخابي من النخب المضادة، وقد تقتنع الأخيرة نتيجة الهزائم الانتخابية التي تمنى بها ورغبتها في المشاركة في السلطة بتعديل موقفها و جذب أصوات جديدة، لذا تأخذ بالتخفيف من معارضتها و صراعها، ومن ثم تتقارب أو تلتقي كل أجنحة النخبة الرئيسة ضمن نظام واحد يتفقون فيه على قواعد المنافسة و السلوك السياسي ولو على مضض[٢٧].

فبمرور الايام تدرك النخب الأخرى ان طريقها للوصول الى السلطة هو الفوز في الانتخابات بنفس الطريقة و ليس بوسائل أخرى أي بالتحام النخب و ليس باللجوء الى القوة ، لان الأخيرة احتمال غير وارد ، و باللجوء الى الانتخابات و ليس أي وسيلة أخرى أي انهم يعترفون بالقواعد الانتخابية و بنتائجها . و يحصل التقاء النخبة التام أو الكامل عندما يربح الائتلاف المعارض الانتخابات ويصل السلطة و يستمر باحترام المؤسسات القائمة الأمر الذي يعني الوصول الى رضا واجماع تدريجي حول القيم التنافسية المقيدة وعندها تستقر المؤسسات السياسية [٢٨]. وهنا يحدث تقارب أو تلاقي

النخبة عندما تكون أغلبية السكان في وضع اقتصادي جيد يمكنهم من تحقيق اغلبية تدعم الحفاظ على الوضع القائم–الوضع الاقتصادي المزدهر–أمام من يدعو لتغييره بشكل جذري من النخب الأخرى المعارضة وغير المتفقة مع النخبة الحاكمة، ولكن هذا الأمر ليس قاعدة اذ قد يحدث وجود عداوات شديدة تعرقل ظهور ائتلاف رابح أو الافتقار الى قيادات جيدة تحقق هذا التلاقي والائتلاف و تحافظ على الوضع القائم [٢٩].

كما يحدث أيضاً في مجتمعات ذات مستوى اقتصادي واجتماعي ليس بالعالي قد تصل النخب الى تسوية و تتحد فيما بينها، أو اثناء الصراع ضد المحتل من أجل الاستقلال تكون النخبة قد حصلت على الخبرة في المساومة والمفاوضة وعقد التسويات[٣٠].

يعتمد التقاء النخبة على شروط معينة و تتمثل في ما يلي: الشرط الأول ان يكون هناك مستوى عالي من التطور الاقتصادي –الاجتماعي يجعل من غالبية الأفراد يصوتون لصالح النخبة التي تعدهم بالحفاظ على الواقع القائم الذي يحقق لهم العوائد و يقفون ضد من يحاول أن يغير هذا الوضع. ويتمثل الشرط الثاني بوجود قائد يمتلك ديناميكية وشعبية تمكنه من جمع الأجنحة المتخالفة في ائتلاف رابح. اما الشرط الثالث ان تكون هناك أزمة سياسية تدفع أو تضطر أجنحة النخبة للتعاون فيما بينها مع قائد ما. الشرط الرابع وجود شقاقات بين أجنحة النخبة المتنافسة على قضايا معينة فمن أجل زيادة فرصتهم في الفوز في الانتخابات يعملون على توسعة وتليين برامجهم الصارمة و هنا يصبح البحث عن القضايا التي تثير اهتمام الناخب جزء من اهتمام ومنافسات النخبة ومن يخسر في الانتخابات يحاول أن يغير و يعدل في برامجه من أجل الفوز مستقبلاً. ورغم هذه الشروط لالتقاء النخبة يبقى للأخيرة الدور الحاسم في اختيار التلاقي من عدمه، اذ قد تختار النخبة العكس ربما تخفي عداوتها أو قد لا تخفيها، و تلجأ الى وسائل من استغلال فضائح الأطراف الأخرى لتظهرهم بصورة سيئة وحتى الأحداث الدولية التي يختلفون في الاستجابة لها و يستجيبون بطرق سلبية أو ايجابية وقد تزيد من

العداوات بين النخبة أو العكس، أي ان الانتخابات قد لا تؤدي الى تلاقي النخب، لا بل انها أحياناً تؤدي الى تأخير هذا التلاقي نتيجة التنافس الشديد بينها[٣١].

انتقال أو تحول النخبة: وهي أحدى طرق تحول النخبة ، في دول ذات ديمقراطية غير مستقرة، تكون النخبة منظمة سياسياً أو مرتبة على انها معادية للتنظيم ، لكنها تقوم بتغيير موقفها المعارض، وتعمل من أجل مصلحتها في الفوز بالسلطة في الانتخابات على تبني استراتيجية ائتلافية مع غيرها . أي انها تقبل بشروط اللعبة الديمقراطية بالاشتراك مع غيرها من النخب وتعطي مشروعية للديمقراطية وحكم القانون، ويتميز هذا النوع مع النظم التي تتحول من ديمقراطية غير مستقرة الى أخرى مستقرة تتسم بتعزيز أو تكافل النخبة اذ لا توجد نخبة تتحدى النظام. يفترض منظرو النخبة المحدثين ان وجود النخبة الموحدة رضائياً يؤدي الى ظهور ديمقراطية دائمة أو مستقرة و يعطون مثال الدول الغربية التي ظلت غير مستقرة الى القرن العشرين فنخبها في السابق لم تكن موحدة و تحولت بعد ذلك[٣٢]. وهناك من يعتقد في امكانية الثورة تغيير النخبة ،وهذا صحيح لكن النخبة الجديدة لن تكون موحدة رضائياً و انما غير موحدة أو موحدة ايديولوجياً [٣٣].

رابعاً ــ التمييز بين النخب

و يتحدد التمييز بينها عن طريق ما يلي :

١- وجود اندماج هيكلي في النخبة: ويدور الاندماج الهيكلي حول مدى حصرية النخب وطبيعة التواصل بينها.

فهناك نخب مندمجة جيداً ومتراضية داخلياً لكن هذا لا يعني ان هناك ترابط اجتماعي بينها جميعاً، قد يكون بين أجنحة بعينها لكن ليس بينها جميعاً. النخب الموحدة قد تكون كل واحد، سواء حقيقة، أو مجرد المظهر الخارجي للنخبة السياسية مثل النخبة أثناء حكم ستالين أو ماو تسي تونج في الصين[٣٤].

النخب غير الموحدة وتتسم بان الاندماج الهيكلي في حده الأدنى وتكون شبكات التواصل والنفوذ بين أجنحة النخبة غير واسعة اذ تقتصر على جزء دون غيره ولا يوجد تواصل واسع بينها ولا توجد أيضاً ثقة بينها، والمباريات بين أعضاء النخبة صفرية، وصراعاتها من أجل السلطة غير مقيدة وأحياناً عنيفة فالسياسة بالنسبة لها بمثابة حرب. فتتسم بانفصال وانقسام الأشخاص و الأجنحة عن بعضهم البعض بشكل واضح ،ولا يوجد اتفاق بينهم على القيم السياسية ولا المؤسسات السياسية ولا يوجد لديها نمط مشترك في السلوك السياسي[٣٥].

أما النخب الموحدة رضائياً فهناك اندماج هيكلي واسع بين أعضاءها، أي ان شبكات النفوذ والتواصل والتأثير بينها قوية ومترابطة ومتشابكة وتضم معظم أعضاء النخبة والجهات المؤثرة فيها، اذ لا توجد جهة معينة تنفرد بالهيمنة على الشبكات، فهناك اجماع بين النخبة، صحيح ان هناك اختلاف حول بعض القضايا الا ان تصرفات النخبة على المدى الطويل توضح اجماع أعضائها على قيم السلوك السياسي وأهمية مؤسسات النظام، اذ ان هناك ثقة بين أعضاء النخبة و تعاون ضمني لاحتواء الخلافات و حتى القضايا المتفجرة، وفي سعيهم للسلطة تكون المباراة غير صفرية فالسياسة هي مساومة من وجهة نظرهم [٣٦].

وهناك شبكة تفاعلات بين معظم أعضاءها طبيعتها حصرية ومتداخلة، اذ يتمكن أحدهم الوصول الى الآخر والى صانع القرار، فشبكة العلاقات التي يبنوها فيما بينهم على أساس من العلاقات غير الرسمية –صداقات وروابط شخصية مختلفة–تتميز بالتكرار والاستمرار تتضح من خلال فعاليات اجتماعية وترفيهية حصرية فيما بينهم و حتى تفضيلية . وهذا يتيح لهم معرفة بعضهم البعض بشكل جيد، ومن ثم ايجاد الحلول بطريقة مشتركة للمشاكل التي تواجههم، ويتفقون على فكرة المساومة في العمل وفق مبدأ "اعط لكي تاخذ" اذ ان المساومة تساعد الأجزاء المتنوعة في النخبة في تحقيق أهدافها المتنوعة معها ومن ثم ينظر جميع أعضائها الى محصلة نتائج سياساتهم على انها

ايجابية ويرون في المؤسسات القائمة انها تساعدهم في تحقيق أهدافهم لذا يسعون للحفاظ عليها، أي ان التزامهم بمؤسسات النظام يتفق طردياً مع العوائد التي يحصلون عليها منها، و"يميل القادة لان يوافقوا على شروط اللعبة لانها بالأساس لعبتهم " ففي النخبة الموحدة رضائياً يوجد نوع من الاطمئنان بين أعضاء النخبة على وضعيتهم داخلها حتى وان أصابهم التراجع نتيجة أخطاء أو فضائح أو حتى هزائم يعرفون انهم لن يخسروا الكثير[٣٧].

النخبة الموحدة ايديولوجياً: وتتسم بأن اندماجها الهيكلي شديد وهناك شبكة تواصل واحدة بين جميع أعضاء النخبة وانها مركزة بقيادات عليا في النخبة، سواء تمثلت بشكل حزب أو حركة أو طائفة، وتميز بوجود اجماع كبير، اذ لا يعبر أعضائها عن أي خلافات بشكل علني سياسية كانت أم ايديولوجية، وانما يعبرون عن توجهاتهم من خلال ما يتم وضعه من قبل القيادات العليا في النخبة حول الأمور المختلفة، أما النواتج السياسية الأخرى فتظهر نتيجة الحقائق الايديولوجية وليس المساومة أو الحرب[٣٨].

٢- الطريقة الثانية للتمييز بين النخب الموحدة و غير الموحدة من خلال دراسة الرضا و الاجماع القيمي.

يدور اجماع القيم حول وجود اتفاق نسبي على قواعد السلوك السياسي وأهمية المؤسسات الحاكمة القائمة، أي ان هناك رضا ضمني أو اجماع بين النخب حول قيم وقواعد السلوك السياسي وعندئذ تستطيع النخب أن تتكيف وتطوع السياسات وان تكون هناك شراكة مقيدة فيما بينها والتي تتبع لقيم معينة وفقاً لغوسيب دي بالما هي ما يلي:[٣٩]

أ- اعتراف بالمعارضة من قبل النخب وحقها في التواجد وأن تتمتع بتمثيل يتناسب مع حجمها و تأثيرها ومن ثم يستمع لها عند صنع القرار ولها الحق في الاعتراض عليه وسماع رأيها و مساومتها .

ب- للنخب الحق في أن تختلف "عندما لا يمكن أو لا يجب التوصل الى قرارات "

ت- ان يكون للنخب الاستقلالية أو الحرية في دعم غير النخب .

ث- اللجوء الى طرق مختلفة في حل المشاكل والتخلي عن الصح والخطأ في تقييمها الى جدوى الحل التقني والاجرائي.

ج- ان يكون للنخبة الحق في السرية والتكتم في العمل من أجل ان يكون هناك مجال للمساومة في ايجاد الحلول الملائمة للمشاكل.

في النخبة الموحدة رضائياً يمكن بسهولة ملاحظة الاتفاق على قواعد وقيم السلوك السياسي اذ ان هذا الاتفاق حقيقي وليس ظاهري، صحيح ان هناك أجنحة عدة متنافسة وقد يتهم بعضهم بخرق الممارسات السياسية ويطالب أحدهم الآخر بالتصرف بعقلانية، وهو ما قد يعتقد فيه البعض بأنها نخبة غير موحدة لكن ما يميزها عن الأخيرة انه في حالة الأزمة يتحد كل أو على الأقل معظم أعضاء النخبة، فالاتفاق بينهم هو اتفاق ضمني حول قيم السلوك السياسي، وعندما يحتاج الأمر الى تعديلات في القيم السلوكية أثناء الصعوبات يحدث ذلك رضائياً. وقد تكون هناك بعض القيم والممارسات محل خلاف حقيقي، لكن الجميع يعرف أو يتصرف بحيث لا تصل الخلافات الى مرحلة حاسمة و تصبح المسألة مباراة صفرية بين أعضاء النخبة بحيث تكون النتيجة لصالح أحد أطراف النخبة دون بقية الأطراف، اذ لا بد من تطويع السياسات للحفاظ على مصلحة النخبة، لكن اذا ما تحول الحال وأصبحت هناك كراهية علنية متبادلة بين الأطراف وأصبحت الصراعات عنيفة أو قوية بينهم ستكون النخبة غير موحدة[٤٠].

وتتسم النخبة الموحدة رضائياً بعدم اتخاذ أعضاءها لنفس المواقف في العلن وبالطبع لا توجد ايديولوجية واحدة تخضعهم جميعاً، فالاشخاص لهم الحق في اتخاذ مواقف مختلفة في الشؤون العامة وكل وفق ايديولوجيته .وتحدث هذه الصراعات ضمن مجموعة من القواعد المعروفة للجميع التي تحفظ للجميع حقه في المنافسة دون خوف، فهيكل السلطة يعطي جميع النخب الحق في التنافس والوصول الى صنع القرار، لذا يدرك

الجميع ان مصلحتهم جميعاً عدم اتباع ما يهدد الوضع السياسي. وقد يختلفون ويدخلون في صراعات محدودة للوصول الى السلطة، لكن بما ان السلطة مفتوحة أمام الجميع للوصول الى صنع القرار والتأثير فيه فلن يدفعهم هذا الى استخدام وسائل مثل القوة للوصول اليها مما يديم الاستقرار السياسي[٤١] .

في النخب الموحدة ايديولوجياً ليس من السهل معرفة الاجماع حول قيم نخبة ما لان معرفة ما هو ظاهري مما هو حقيقي صعب أحياناً .لذا قد يبدو ان هناك اجماع عقائدي وان هناك نخبة موحدة ايديولوجياً لكن معرفة ان كان حقيقي أم ظاهري ليس سهلاً حتى وان أعلن أعضاء النخبة خضوعهم لعقيدة واحدة و السياسات التي تنبع من اتباعهم لها، اذ انهم في الحقيقة قد ينشقون عن الخط الأساسي لكن ليس بشكل ظاهري أو علني .و يمكن معرفة و قياس هذا الأمر من خلال المراقبة الدقيقة لأعضاء النخبة و للعقوبات الشديدة التي تفرض على الأعضاء المخالفين[٤٢].

يعترف كل أعضاء النخبة أو غالبيتهم بايديولوجية واحدة، ويحاولون الظهور بمظهرٍ متحد أمام الجميع، ويتجنبون اتخاذ مواقف صراعية أو خلافية أمام الناس حول السياسات المتخذة أو حيال المعتقدات السياسية، ويحاولون اعطاء صورة وجود قيادة واحدة متجانسة .قد تكون هذه الصورة –صورة القيادة الواحدة – ظاهرية أكثر منها حقيقية ، لانه من الطبيعي أن تكون هناك مصالح متعارضة بين أعضاء النخبة ، ولكن تعمل القيادة على تعزيز هذه الصورة وفي نفس الوقت تمنع الأشخاص الذين تعتقد بكونهم غير مناسبين من صنع السياسة. صحيح ان هناك وحدة ايديولوجية تجمع أعضاء النخبة لكنها تكون اجبارية في جزء منها، ذلك انه صحيح انه يوجد علناً اجماع أو اتفاق على الأهداف و السياسات الا انه يوجد جهاز سلطوي قادر على جعل أعضاء النخبة كلهم أو الجزء الاكبر منهم و من يرغب بالانتماء اليهم بان يناغموا تصريحاتهم مع وجهات النظر السائدة والتي يحددها قلة من قيادات النخبة وكل من يصرح بغير ذلك يعد خارج الخط العام أو شاذ عنه أو منحرف عن السياسة العامة [٤٣].

فهناك وحدة مفروضة على النخبة الايديولوجية، فحتى تفسير محتوى الايديولوجية يعود الى قيادات النخبة الماسكة بالسلطة، وتكون المؤسسات ثابتة ومستقرة ومن يرغب بتبديل هذه المؤسسات يمكن تشخيصه و معرفته بسهولة ولا يستطيع تحقيق الدعم العام، لذا فان المؤسسات التي تديرها نخبة موحدة ايديولوجياً تستمر مدة طويلة[٤٤]، ويمكن القول انها تستمر باستمرار هذه النخبة أو رغبتها بوجودها من عدمه.

٣- يحدد عمل كل نظام أو طبيعة عمل كل نظام تحدده نوع النخبة السياسية التي توجده و تديمه من حيث الاستقرار من عدمه.

فالنخب الموحدة رضائياً هي التي تُوجد الأوليغارشيات الليبرالية والديمقراطيات الليبرالية التمثيلية المستقرة وتتسم بوجود شبكات متداخلة للتواصل بين النخبة و اجماع قيمي حول المنافسة السياسية المقيدة.وهناك مشاركة في السلطة بين أعضاء النخبة و الانتقال السلمي للسلطة التنفيذية لان هناك ايمان لديهم بالاجراءات القائمة التي تحفظ حقهم في الوصول الى السلطة لان خسارة الانتخابات مرة لا يمنع كسبهم لها في المرة القادمة .و تشجع المنافسة السلمية بين أعضاء هذه النخبة الموحدة رضائياً على زيادة التمثيل الشعبي ومن ثم مع وجود الأوليغارشية الليبرالية التي أنشاها مسبقا يتحول النظام الى ديمقراطية ليبرالية تشاركية بالمعنى الفعلي للكلمة[٤٥]، هنا الكلام عن نظم مستقرة وتمثيلية .

تُوجِد النخب الموحدة ايديولوجياً نظم مستقرة لكن غير تمثيلية، تكون هذه النظم شمولية دينياً أو اثنياً، وهنا تتركز السلطة بيد القيادات العليا لحزب أو حركة مهيمنة، وكل من يرغب بالانتماء الى هذه النخبة و يحاول الوصول الى السلطة عليه أن يعتنق مبادئ هذه النخبة. وتركيب أو تنظيم مثل هذه النخبة ينعكس على ترتيب النظام السياسي ذلك ان طبيعة النخبة الأحادية اثنية أو دينية تعكس الهيكل الأحادي للنظام الشمولي، وتمتلك هذه النخبة قدرة على التعبئة واختراق المجتمع ومن ثم تستطيع الاستمرار عبر مدة طويلة من الزمن يتحملون معها الصعوبات وحتى الهزائم في

الحروب، مع ذلك تصل هذه النخبة الى أن تتحجر في النهاية و مع تحجرها تتفسخ النظم و تنتهي الى نظم ما بعد شمولية و مابعد دينية و مابعد اثنية ،وذات استقرار ضعيف[٤٦].

أما النخب غير الموحدة فتنتج نظم غير مستقرة تمثيلية أو غير تمثيلية –غير ليبرالية أو انتخابية أو شبه ديمقراطية – وتكون هناك منافسة انتخابية من قبل النخبة على السلطة لكنها لا تكون نزيهة اذ يسودها الفساد والخلل ،و تظل الحريات الليبرالية ناقصة وحتى غير مؤكدة لا بل يمكن ان يحصل انقلاب عسكري أو حتى من قبل السلطة نفسها يفرغ الانتخابات من معناها. تفتقر النظم غير التمثيلية و غير المستقرة الى التقلبات التنافسية، فأما ان يكون هناك ملك أو حاكم يراوح في مكانه، أو أن يسيطر قادة عسكريون على السلطة علناً أو سراً، أو ان تهيمن عائلة ما على الحكم ،أو حزب مهيمن متحجر يراوح في مكانه و دائماً هناك خوف من أن ينتفض الناس وأن يرفض الجيش و الشرطة القضاء عليهم، والسمة الأساسية لهذا النوع من النظم غير المستقرة هو وجود صراع بين أجنحة النخبة المتعارضة وهو صراع غير منضبط على السلطة، من قبل نخبة غير موحدة[٤٧].

خامساً –صراع النخب غير الموحدة

في حالة انقسام النخب الى أجنحة متحاربة فيما بينها عندئذ تسعى كل منها للفوز بالسلطة بأية وسيلة ومهما كان الثمن ، فاللعبة بينها يسودها العنف وعدم الرحمة ، فضلاً عن عدم الثقة و قلة الأمن ،لذا فالمنافسة مفتوحة وغير مقيدة ،وكل واحد ينظر للآخر على انه عدو، لذا تؤدي الانتخابات الى أزمات سياسية ونتيجتها ان يسيطر أحد أجزاء النخبة على السلطة بواسطة الانتخابات أو حتى بوسيلة أخرى غيرها ،وفي حالة وجود صراعات حادة ومنافسات شديدة بين النخبة عندئذ يهتم القادة بوضعهم وبقائهم بدلاً من الاهتمام بالأمور العامة لبلدانهم .

تعيش النخب غير الموحدة حالة عدم الأمان، وتسعى دائماً لتجاوز هذه الحالة فهناك جهد منظم لديها لفعل ذلك فهو جزء من سعيها للبقاء، وفي جزء من هذا السعي تعمل على اضعاف الخصوم أو تدميرهم مهما كان الثمن، وهنا تسود السجالات السياسية بينهم الفضائح و الملاحقات القضائية وقد تصل الى القتل، لينتقل الأمر من الاغتيال السياسي والمعنوي الى الاغتيال الفعلي، لذا يتسم الوضع السياسي بالأزمات المستمرة والفضائح المتتالية والانشغال بهذه الأمور اكثر من السياسة الفعلية للبلد .وتتسم النخبة غير الموحدة أيضاً بتجميع أشخاصها للاموال و تكديسها في حسابات مصرفية خارج البلاد فضلاً عن الممتلكات في ملاذات مترفة تكون لهم بمثابة مكان يلجأون اليه في حالة فشلهم السياسي[٤٨].

قد يكون همّ النخب الحاكمة في بعض الدول الحفاظ على مصالحها الشخصية في البقاء في السلطة و تمتعها بعوائدها ،في حالة النخبة غير الموحدة هناك حلقة مفرغة من الكراهية وعدم الثقة المتراكمة ، لذا فان القائد الذي يسعى للتسوية مع النخب المعادية لن تكون مهمته سهلة اذ انه سيكون في وضع خطر [٤٩].

سادساً –علاقة النخبة مع غير النخبة

كيف تؤثر العلاقة مع غير النخبة في ادامة حكم النخبة من عدمه :

تحتاج النخبة الى غير النخبة –فهناك اعتمادية وترابط بين الاثنين –من أجل استمرار وجودها بالسلطة، ولهذا تحتاج أن ترضي هذا الجزء الكبير من المجتمع ومن ثم تغير من خطابها بما يتفق مع ميول غير النخبة. ولا تنشأ ميول غير النخبة من فراغ وانما هي نتاج مجموعة عوامل مثل المعتقدات وظروف الحياة وحتى من الطبيعة الانسانية، مع هذا تستطيع النخبة ان تتلاعب بميول غير النخبة عن طريق تقديم الاغراءات و تغيير تصرفاتها و لكن مع هذا تظل تخضع بشكل ما أو تضطر لتكييف نفسها مع ميول غير النخبة ،لانها اذا فشلت في كسب دعمهم يعني خروجها من السلطة أو الاقل تقليل

مدة وجودها فيها ، فأي نخبة لا بد ان تضع في الحسبان المعايير و المقاييس التي يضعها غير النخبة وأي اختراق لهذه المعايير قد يكلفها –أي النخبة –كثيراً، هذه المعايير أو المقاييس ليست محدودة و انما هناك مدى واسع من الخيارات الموجودة أمام النخبة و ان كانت هذه الخيارات تكون حاسمة للنتائج السياسية [٥٠].

يمثل غير النخبة بقية المجتمع وهم الذين تحتاج اليهم النخبة من أجل بقاءها في الحكم ، ذلك انهم يشكلون جمهور الناخبين الذين اذا ما أداروا ظهرهم للنخبة لن تفوز في الانتخابات، الأمر الذي يدفع النخبة الى رسم أو توجيه سلوك النخبة السياسي عن طريق صياغة أو رسم التنظيمات السياسية و رسم الهويات و حتى تحديد فاعلية غير النخبة بتبني شعارات وأهداف تدفع غير النخبة لتصديقهم [٥١].

لا يمكن قياس اختلاف القيم والثقة بين النخبة والجمهور كذلك الذي بين النخب نفسها، فالأول لن يمثل مشكلة للديمقراطية، لكن الثاني اذا ما زاد وصاحبه فوضى و نقاشات حول القواعد والقيم المشتركة ممكن ان يؤدي الى حالة عدم استقرار[٥٢].

ضمن علاقات النخبة ببقية المجتمع ، يختلف الأمر وفق الأنماط الثقافية للمجتمع وبالذات اذا كان المجتمع مشيد وفق محاور عمودية زبائنية كانت أم دينية أم اثنية، اذ تختلف المجتمعات في رؤية أفرادها للنخبة فبعضهم يرى في الاستهلاك والمظاهر العامة تأكيد لسلطة النخبة، ومن ثم فان الناس يرغبون أن يروا في قياداتهم ما يؤكد تمتعهم بالثروة لانهم يشعرون أو يحققون "رصيد اجتماعي" مما يتمتعون به من رفاهية أي ان ذلك ينعكس عليهم ايجابياً.فجزء من علاقة الزبائنية بين النخبة و مؤيديها ان يتوقع المؤيدون ان تتم المحافظة على رتبتهم والعوائد المترتبة عليها، وأي تقصير في ذلك يؤدي الى تقليل المؤيدين لدعمهم، بما يعني ان النخبة تبحث عن العوائد من أجل التمتع بها وفي نفس الوقت خلق مكانة لها بين أتباعها يشعرون بالرضا من خلالها على مرتبتهم وهو ما يسمى بالتمتع بالوكالة. فالتنافس في القوة يعطي مؤيدي النخبة الاطمئنان بانها قادرة على ارضاءهم ، فهو عامل يساعد في الحصول على الشرعية الاجتماعية، رغم

ان الأمر لا يبدو منطقياً فالنخبة هي التي تتمتع بالعوائد ولا يستفيد الآخرون من هذه العوائد الا اذا صرفت عليهم[٥٣].

تُقيّد سلطة النخبة بواسطة القانون في المجتمعات الحديثة والمتقدمة ،مع ذلك و من أجل الحفاظ على مصالحها تعمل النخبة على تفسير القانون وتعديل القواعد وتبديل المسؤوليات بما يتفق وهذه المصالح ويحققون دعم الناس لهم بوسائل الترغيب والترهيب من آليات الدولة الاكراهية الى وسائل الاعلام والى رشوة الجماعات المعترضة على هذه السياسات ويكون الترغيب هو الوسيلة الأكثر استخداماً لكن هذا لايمنع من استعمال التهديد و الاجبار اذا ما اقتضى الأمر ذلك[٥٤].

نواتج شكل النخب الحاكمة على الاستقرار السياسي :اي نواتج كون النخب موحدة أم لا، فالنخب تؤثر في هذه النواتح بشكل كبير بسبب من كونها نخبة

انطلاقاً من فكرة ان النخبة هم "الاشخاص و الجماعات الذين يمتلكون القدرة المنظمة على إحداث مشاكل سياسية حقيقية ومستمرة" يعني هذا انها تؤثر بشكل مستمر في الناتج السياسي صحيح ان الناخب ممكن ان يؤثر في الناتج السياسي لكن هذا التأثير يكون محدود أو يقتصر على دوره أثناء الانتخابات في ايصال أشخاص بعينهم الى السلطة، إذ لا يمتد الى أبعد من ذلك أما النخبة فدورها مختلف صحيح انها قد لا تستطيع التأثير في كل أوجه عمل النظام، لكن عندما ترغب بالتأثير فيكون ملحوظاً ومهماً وبالذات في الأمور المتعلقة بمصالحها، لذا لا بد لمن في السلطة ان ياخذ دورها بعين الاعتبار لان الناتج السياسي يختلف سواء بتأييدها لسياسة النظام أو معارضتها لها.

وتؤثر النخب في الاستقرار السياسي أي ان يكون النظام السياسي مستقراً من عدمه، اذ تؤثر في شكل وعمل المؤسسات السياسية، وفي السياسات التي تتبعها الحكومة. فهناك أمور تؤثر في الاستقرار السياسي والنواتج السياسية بشكل مستمر و أخرى تأثيرها محدود، فحدوث مشكلة سياسية معينة قد يؤثر بشكل كبير في الناتج السياسي لكن مثل هذا التأثير لا يكون مستمر وانما لوقت معين وينتهي، الا ان النخبة سواء

امتلكت السلطة أم لم تمتلكها تؤثر في الناتج السياسي و بشكل مستمر، ولا بد لصانع القرار أن ياخذ رد فعلها بالحسبان بشكل دائم وذلك عند اتخاذه للقرارات المؤثرة في عمل النظام و نجاح السياسة الحكومية [٥٥].

اقترح ماك أليستر ثلاث نظريات أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي: أما توعية الجمهور وتعليمه من أجل ان يمارس تأثيره في القرارات وهو ما يسمى نظرية النخبة التقليدية، وثانياً تقليل أو تحديد دور الجماهير الى فقط قيامهم بالاختيار بين النخب والأخيرة هي التي تتخذ القرار وهو ما يسمى بالنخبوية الديمقراطية ،وثالثاً ان تكون هناك نخبة موحدة تقلل أو تبسط من أهمية بعض القضايا للتقليل من صراعات النخبة وهو ما يسمى باندماج النخبة[٥٦].

النخبة السياسية الموحدة رضائياً ضرورية للاستقرار السياسي ذلك لانها تضع قواعد غير رسمية للتعامل فيما بينها تجعلهم يتعاملون فيما بينهم ويتفقون على القواعد الاجرائية رغم اختلافهم حول القضايا الأساسية لانه اذا لم تكن هناك قواعد تضمن النقاش بشكل لا يؤثر في الاستقرار فلن يوجد مجال لتصرفات تدميرية تهدده ،و في ذلك ضمان للاستقرار السياسي الذي تعمل أجزاء النخبة المتنوعة على ادامته لادامة نفسها من خلال الثقة المتبادلة فيما بينها على المنافسة سلمياً على السلطة[٥٧].

ومن الممكن أن يتم التلاعب بالنظام السياسي من قبل النخبة حتى وان كان تمثيلياً بحيث تضمن النخبة استمرار سيطرتها على السلطة. يكون النظام تمثيلي عندما تكون السلطة ممثلة لهيئة تمثيلية ويتغير الماسكون بها من جناح سياسي لآخر وفق انتخابات دورية . لكن هناك اختلاف بين الدول في النظم التمثيلية من حيث مدى التمثيل كما انه يختلف داخل الدولة الواحدة بمرور الزمن ،اذ قد تتبادل أجنحة النخبة السيطرة على البرلمان أو ما يماثله من خلال انتخابات دورية والنتيجة أوليغارشية حاكمة لكن يوجد في هذا النظام اخضاع لأجنحة النخبة للمنافسة الانتخابية والممارسة التمثيلية حتى وان كانت محدودة .أو ان تكون هناك جماعة مهيمنة سواء كانت عرقية أو اثنية أو حتى جزء من

الشعب متمايز ثقافياً أو اقليمياً يكون لها الحق بالتمثيل في حين لا يسمح لبقية الشعب بالتمثيل أو ان يسمح له بالقليل فقط [٥٨].

في النظم التمثيلية نجد ان النخبة من خلال أجنحتها السياسية تتنافس على السلطة من خلال انتخابات دورية تتسم بالمنافسة الحرة وضمان للحريات السياسية والمدنية، مع هذا يمكن تقييد التمثيل أو التحكم به باجراءات مختلفة من خلال وضع القواعد الانتخابية ورسم الدوائر الانتخابية أو تمويل الحملات الانتخابية والذي يمكن ان يشوبه تباين كبير، أو انحياز وسائل الاعلام لجهة معينة، أو ان توضع عوائق امام تسجيل الناخبين و غيرها من العيوب الأخرى التي تشوب العملية الانتخابية . وتستطيع النظم غير التمثيلية أن تمتلك مؤسسات تمثيلية لكنها لا تكون حقيقية ،اذ لا تمتلك سلطة حقيقية فقد يوجد برلمان –مهما اختلفت تسميته –كنه لا يقوم بتمثيل الشعب بالفعل، وتكون هناك انتخابات لكنها تجرد من معناها، اذ لا تستطيع ان تحدد من يمسك بالسلطة أو ان يكون لها تأثير فعلي في سياسات الحكومة ، فغالباً ما يتم التحكم بهذه الانتخابات بجعل المنافسة غير حقيقية أو ان يتم تزوير النتائج.و في مثل هذه النظم لا يكون هناك تداول حقيقي للسلطة، وانما تدوير للمراكز بين نفس أشخاص النخبة وأجنحتها وفق اتفاقات سرية بين كبار الساسة بل و في بعض النظم تنتقل بالوراثة ، فهناك تركيز للسلطة سواء في الملك وبلاطه أو بقائد عسكري و قلة من ضباطه أو حتى في قيادة حزب ما أو حركة ما، وكل هؤلاء يسيطرون على سلطات الدولة و مؤسساتها على اختلاف أنواعها وتمتد سيطرتهم الى المراكز الاجتماعية أيضاً[٥٩].

وبالتأكيد ان لصلات الساسة ببعضهم و علاقاتهم المشتركة وكيفية ايصالها للجمهور تأثير في السلوك السياسي للمواطن، فاذا كان هناك استقطاب شديد في النخب غير الموحدة سيكون هناك صراع سياسي شديد وخطابات سياسية متضاربة فالتناسب طردي بينهما[٦٠].

متى يتزامن استقطاب النخبة مع الصراع ؟ يحدث هذا بوجود أسباب اجرائية و موضوعية هي :عندما يشكك أحد أطراف النخبة بشرعية الآخر و بقواعد اللعبة .أو يكون الاتجاه نحو الاقطاب الايديولوجية أكثر و كلما زادت المسافة بين الاقطاب زادت الصراعات والانقسامات بينها .أو ان تظهر أطراف جديدة أو اقطاب جديدة الأمر الذي يكون له أثر في زيادة الاستقطاب والصراع .و كلما زاد استقطاب النخبة كلما زاد اختلاف وجهات نظرها وزاد عدم الاتفاق بينها ومن ثم زاد الصراع السياسي .ويكون للاعلام دور أيضاً في الصراع السياسي بين الأحزاب الأمر الذي يؤدي الى عرض أخبار ذات طبيعة متصارعة، بما ان الساسة يؤثرون في مستويات الصراع ووجود تعدد في الأحزاب و الاعلام يميل بطبيعته للأحزاب الكبيرة و هنا تجد الأحزاب الصغيرة نفسها مضطرة أن تسعى لجذب اهتمام الاعلام و من ثم تقديم برامج متصارعة لهذا الغرض، فضلاً عن تنافس الأحزاب بشكل عام فيما بينها عن طريق افكار متصارعة الأمر الذي يزيد من الاستقطاب على الساحة السياسية[٦١]، ويزداد الاستقطاب اذا كان طائفياً.

فاذا كانت الحياة السياسية طائفية يصعب العمل السياسي خارجها ، فالتفوق ضمن الطائفة هو وسيلة الحصول على النفوذ و السلطة وبدلاً من أن تكون علاقة المواطنة مباشرة بين المواطن والدولة يصبح هناك وسيط يتمثل في قادة الطوائف الذين يحققون الشرعية من خلال تمثيلهم لطائفتهم و ليس المجتمع ككل ،وهنا يلجأ القادة الطائفيون الى استخدام مشاعر مواطنيهم و استحضار الذكريات الاليمة واستخدام خطاب الضحية من أجل تعبئة مجتمعاتهم والحصول على تأييدهم ناسين ان اللجوء الى سياسة الهوية الضيقة قد يفتح المجال أمام التدخل الخارجي[٦٢]. ويمكن قياس الاستقطاب السياسي على مستوى النخبة متمثلة بالأحزاب وعلى مستوى الجماهير و يمكن قياسه أيضاً بالمزج بين الاثنين[٦٣]، ويستخدم الجمهور أو الناس في إحداث التغيير من قبل النخبة .

سابعاً –النخبة و التغيير

لا يحدث التغيير اعتباطاً فلابد من تدبير و تحضير من أجل تحقيقه و خير من يمكنه القيام بذلك هم النخبة ، و هم أيضاً أفضل من يضع العراقيل بوجهه .،ذ تستخدم النخبة مثلاً وسائل الاعلام في الحفاظ على الوضع القائم وهو ما يسمى بنظرية التهذيب أو التثقيف لجورج جيربنير، اذ تعمل عن طريق زرع قيم ومواقف تؤيد الوضع القائم وتديمه. أما ثوريستاين فيبلين فيرى ان التغيير الاجتماعي يحدث نتيجة استخدام التطور التكنولوجي الذي يدعم إحداث التغيير، وهنا قد تتهدد مصالح النخبة التي تسعى لقمع التغيير طالما هدد مصالحها في السيطرة .وتوضح النظرية الثالثة كيف تسيطر النخبة على التغيير من خلال استخدام الفاعلين الاجتماعيين الذين يمتلكون مصالح في رسم و تحديد التغيير الاجتماعي ،ما يعطيها صورة او شكل تآمري [٦٤].

تحاول النخبة التحكم بالتغيير الاجتماعي لان لها مصلحة في توجيهه بما يخدم مصالحها لانه اذا حصل بدون ذلك قد تأتي قواعد جديدة تهدد المكانة التي حققتها أو الوضع القائم وأسس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يسمى بتآمر النخبة، فالنخبة كفاعل تسعى للحفاظ على سيطرتها، وتستخدم النخبة الاعلام في ايصال رسائل معينة تخدم أهدافهم.ولشرح تأثيرها –أي النخبة –في التغيير نبدأ مع فكرة انها "تحتل المستقبل "اذ تضع صور للمستقبل و تستخدم سلطتها في تحقيق هذه الصور، وقد عدّ هارولد لاسويل النخب بانهم الفاعل الأساس في السياسة وانهم يستخدمون أدوات متنوعة في تحقيق أهدافهم . أما أصحاب نظرية المؤامرة ومنهم أنتوني سوتون فيعتقدون ان ترتيبات الأشخاص المهيمنين خلف الابواب المغلقة هي التي ترسم صورة المستقبل و تسيطر على المجتمع [٦٥].

و قد تحدث هارولد لاسويل عن أهمية النخبة في التغيير الاجتماعي وقدرتها الكبيرة على احداث التغيير، فهم يستطيعون الحصول على أفضل ما هو موجود في المجتمع لانهم هم

من يحدد ما هو الأفضل وكيف يحصلون عليه باستخدام مختلف الوسائل بالاقناع أو بالقوة و يرسمون شكل النظام وكيفية استمرار نجاحهم ، هذا لا يعني ان النخب المعارضة لن تحاول تحقيق التغيير لكن نظراً لعدم امتلاكها ذات مقدار القوة الذي تمتلكه النخبة الحاكمة ستقل فرص نجاحها في إحداث التغيير [٦٦].

تفترض نظرية التآمر للتغيير الاجتماعي ثلاثة أمور هي: الأول :ان الانسان هو سبب التغيير الاجتماعي فبواسطة فعله يحدث التغيير سواء كان هذا الفعل موجه أم لا ، فهو الذي ينشيء النظام الاجتماعي و يعمل على التكيف مع التغيير وتبديل الهياكل الاجتماعية اذا فرض التغيير عليه بفعل خارجي. الثاني: الانسان صاحب الفعل يعمل من أجل مصلحته الخاصة فهو" الفاعل العاقل".الثالث:النخب بسبب من امتلاكهم سلطات عليا وقدرات اقتصادية كبيرة يتمكنون أكثر من غيرهم على إحداث تغيير اجتماعي أو خلقه ، أي ان النظرية التآمرية للتغيير الاجتماعي ترى انه يحدد أو يرسم بواسطة النخبة من أجل الحفاظ على مصالحها ،"فالمستقبل لا يحصل بالصدفة وانما بواسطة التخطيط الكبير للنخبة"، والتي تستخدم مواردها لرسم المستقبل وتحقيقه [٦٧].

ثامناً –النخبة العراقية الحاكمة بعد ٢٠٠٣

يُعد عام ٢٠٠٣ حاسماً في تاريخ العراق اذ أدى الى انهيار نخبة حكمت البلد عقود عدة، ومجيء نخبة جديدة تختلف تماماً عن سابقتها أشرت بدء مرحلة جديدة أخذ البلد يعيشها ولايزال الى يومنا هذا .

يمكن القول انه في ضوء التقسيمات الحديثة للنخبة بين نخبة موحدة –بنوعيها الرضائية والايديولوجية –والنخبة غير الموحدة ومن الصفات التي تميز كل منها، ان النخبة العراقية الحاكمة لا هي موحدة رضائياً او ايديولوجياً ولا غير موحدة، وانما تتراوح بين نخبة موحدة مصلحياً ونخبة غير موحدة ،فهي تنطبق عليها بعض سمات هذه و أخرى من تلك .ففيما يخص نشأتها، فلم تنشأ من نضال ضد احتلال أجنبي و توحدت فيما بينها ولا نتيجة قيام الدولة فقامت معها، ولا نتيجة حدوث نزاع داخلي أو أزمة ما اضطرها

للتوحد فيما بينها ولا تحمل جميعها ايديولوجية واحدة تشملها جميعا أو قيم مشتركة للسلوك تدفعها للتوحد فيما بينها، ولم تتفاوض فيما بينها على شكل النظام السياسي الذي سيكون قائماً ، أي ان هناك اعتراف متبادل من قبل النخب ببعضها البعض على انها فواعل سياسية مشروعة. و ليست العلاقات بين أفرادها وطيدة وحقيقية وانما تضطر الى التجمع فيما بينها وقت الانتخابات للحصول على أكبر عدد من الأصوات يؤهلها للفوز ،ولا يعيش البلد أوضاع اقتصادية متقدمة و مزدهرة تدفع بالنخبة للحفاظ على هذا الوضع وانما عاش البلد مرحلة انتقالية و أوضاع اقتصادية صعبة فضلاً عن السياسية والأمنية .

ولا يمكن القول أيضاً ان هناك قائد يمتلك ديناميكية وشعبية تمكنه من جمع الأجنحة المتخالفة في ائتلاف رابح، أو ان هناك أزمة سياسية تدفع أو تضطر أجنحة النخبة للتعاون فيما بينها مع قائد ما. أو وجود شقاقات بين أجنحة النخبة المتنافسة على قضايا معينة فمن أجل زيادة فرصتهم في الفوز في الانتخابات يعملون على توسعة وتغيير برامجهم الصارمة من أجل جذب الناخب .ولا تتسم بان اندماجاً هيكلياً يجمعها أو ان تكون شبكات التواصل و النفوذ بين أجنحتها واسعة ،اذ تقتصر على أجزاء بعينها وطبعاً لا توجد أيضاً ثقة بينها، والمباريات بين أعضاء النخبة صفرية، وصراعاتها من أجل السلطة غير مقيدة وأحياناً عنيفة فالسياسة بالنسبة لها بمثابة حرب، فتتسم بانفصال وانقسام الأشخاص والأجنحة عن بعضهم البعض بشكل واضح، ولا يوجد اتفاق بينهم على القيم السياسية ولا المؤسسات السياسية ولا يوجد لديها نمط مشترك في السلوك السياسي.

وفي نفس الوقت هي تتكون من أجنحة متنافسة بشكل كبير فيما بينها وتسعى كل منها للفوز بالسلطة بأي وسيلة و مهما كان الثمن، فاللعبة بينها قاسية، فضلاً عن عدم الثقة وقلة الامن، لذا فالمنافسة مفتوحة وغير مقيدة، وكل واحد ينظر للآخر على انه عدو، لذا تؤدي الانتخابات الى أزمات سياسية و تنتج أن يسيطر أحد أجزاء النخبة على

المفاتيح الرئيسة للسلطة أكثر من غيره و ان تقاسموها معهم .ولم تنتج هذه النخبة نظام ديمقراطي تمثيلي مستقر وانما كان عدم الاستقرار سمته الأساسية واذا حصل تداول للسلطة فهو بين أشخاص النخبة أنفسهم على المراكز المختلفة في الدولة،اذ بقت تدور بينهم جميعاً وهم مستمرين في وجودهم في السلطة منذ ٢٠٠٣ .

توجد في العراق نخب عديدة صغيرة بعضها منظم بشكل ضعيف والبعض الآخر غير منظم وهناك مشاحنات بينها ،و تنافست هذه النخب على قيادة الجماعات المتنوعة في المجتمع العراقي الدينية والعرقية و الطائفية و القبلية و التي اختلفت تجاربها مع النظام السابق بين من ارتبط به و تربح منه و من خضع له بالقوة و منهم هرب و ترك البلد ، لذا لا توجد علاقات ثقة بينهم اذ يشك أحدهم بالآخر و يفتقدون للتعاون السلمي في تسيير أمور البلد ، لذا لا يستطيعون الوصول الى مرحلة التكيف والتعايش فيما بينهم والتي هي من شروط الديمقراطية الليبرالية [٦٨].

تمثل هذه النخبة مزيج من شخصيات كثيرة عاشت خارج البلد مدة طويلة انقطعت صلتها به و أضيف اليها أيضاً اشخاص من داخله، وشكل الطرفان أحزاب عدة بين دينية و قومية و علمانية وأممية، و بمرور الزمن تلاشى تقسيم الداخل والخارج اذ أخذت أمور اكثر أهمية تبرزعلى الساحة السياسية وتشغل الناس، كما تزايدت أهمية بعض تيارات الداخل السياسية – مثل التيار الصدري – التي تمتلك القدرة على تعبئة الكثير من الاشخاص في الداخل [٦٩].

وتضم النخبة التي كانت في الخارج تيارات مختلفة مثل حزب الدعوة الاسلامية و المجلس الاعلى للثورة الاسلامية والمؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني العراقي وهي عاشت مدة ليست بالقصيرة في الخارج و تمثل خصوم النظام السابق ، اما نخبة الداخل فتتشكل من الاحزاب الكردية التي كانت موجودة اصلاً في شمال العراق، يضاف لها النخبة الدينية التي برز دورها بشكل كبير بعد ٢٠٠٣ [٧٠].

وكل نخبة منهم قائمة بحد ذاتها وتشكل هرم قائم بذاته، وقد تناول بوردو نشوء أهرام القوة و كيف يتم تحديها وكيف تبقى، اذ طوّر بوردو نظرية المجال أو الحقل وتساعد هذه النظرية في فهم سياسة العراق. يرى بوردو "ان المجتمع يتألف من عوالم صغيرة مستقلة اجتماعياً بشكل نسبي ومن مجالات من علاقات القوة الموضوعية ."و كل من يرغب بالدخول في هذه العوالم عليه ان يخضع لهذا العلاقات –علاقات القوة الموضوعية –وحجم هذه الحقول أو المجالات محدود بقوة الجماعات والتي تتصارع فيما بينها من أجل السيطرة حفاظاً على وضعها القائم أو لتغيير الوضع لصالحها، وتتحدد حدود هذه الحقول بواسطة المتصارعين فيها و الذين يحددون أي جزء من الحقل هو جزء من هذا الصراع[٧١].

يرى بوردو ان المجال أو الحقل السياسي لا يشمل الدولة فحسب اذ قد يتجاوزها، أما على صعيد الدولة فهناك حقول أو مجالات عدة ادارية و بيروقراطية ويسود فيها الصراع على مراكز بعينها من أجل احتكار القوة متمثلة بالعنف الرمزي المشروع[٧٢].

يعتقد بوردو ان المجال أو الحقل السياسي ذو استقلالية نسبية ،اذ تتصارع الأحزاب والساسة من أجل السيطرة عليه وفيه ،وهذا الصراع في العراق كان من أجل فرض رؤية حول تشكل العالم الاجتماعي و فرض معتقدات أما مادة هذا الصراع فهم الناس ،اذ يتنافس الساسة على السلطة لفرض رؤيتهم و تعبئة الناس ،فكل منهم يحاول تعبئة الناس خلف رؤاه ضمن المجال السياسي ،والقوة ضمن المجال هي علائقية ،و ينقسم الأفراد أو الجماعات على شبكات ضمن المجال ،وكل شبكة تشكل وعي و تصرفات أفرادها، وفيها يسعى كل مبدأ لفرض رؤيته من خلال الصراع الذي يأخذ شكل تفاعلي و من ثم تحولي [٧٣].

في كل حقل وفقاً لبوردو كل لاعب –متمثل بنخبة –يستخدم رأس المال الموجود لديه أياً كان نوعه من أجل الهيمنة، وطبعاً تختلف قيمة أنواع رأس المال باختلاف الصراع وباختلاف الحقول أو المجالات، فمثلا رأس المال الاقتصادي يتمثل في القدرة على

استخدام الموارد المالية بشكل واضح ،أما رأس المال الاجتماعي فيعتمد على علاقات المرء، حجم شبكات علاقاته ونوعية هذه العلاقات وامكانية تعبئته لهذه العلاقات بصورة ايجابية .ورأس المال الاجتماعي مهم ،اذ ان للثقافة قوة مهمة في المجتمع ،وهناك رأس المال الرمزي و القوة الرمزية . وهناك صراع على القوة الرمزية في العراق ،يمتلك رأس المال الرمزي القدرة على ان يعطي علاقات القوة (علاقات السلطة) الشرعية، وهناك من يرسم رأس المال الرمزي هذا مثل الكتاب والمعلمين و الصحفيين فضلاً عن رجال الدين ، فهم يرسمون و يشرعنون مفاهيم النظام الاجتماعي [٧٤].

اذا كان هدف النخبة العراقية تحقيق الديمقراطية فهي تراها من منظور مختلف، فالمفروض ان الديمقراطية تهدف لخدمة المجموع، لكنها من وجهة نظر النخبة لا تتجاوز كونها تنافس القادة على اصوات الناخبين، أي ان هناك التفاف على ارادة الناخبين من أجل مصالح القادة، فلا توجد هناك ارادة مستقلة للناخب وانما يتم التلاعب بها، والنتيجة ان القول بان الناخب يتحكم بالبرلمان ليس صحيحاً و انما القيادات تتلاعب وتصنع هذه الارادة و الناس يقبلون بها [٧٥].

وتم اللعب على المشاعر الطائفية، وعليه أصبح التمثيل في دولة المواطنة يقوم على أساس طائفي، اذ أصبحت مشروعية التمثيل تقوم على أساس تمثيل الطائفة أو الجماعة وليس على أساس المواطنة بشكل عام. وأخذ القادة السياسيون وكذلك القيادات الدينية تستحضر خطاب الضحية والذكريات المؤلمة التي مرت بها الجماعة أو الطائفة من أجل تعبئة الناس وتجميع التأييد، ونظراً لكون الحياة السياسية طائفية، فأي تصرف خارج المنظور الطائفي يصبح صعباً، كما ان وجود الشخص ضمن الطائفة يعتمد على التزامه بحدودها ولن تكون له المنعة والقوة السياسية ما لم يلتزم بها ويديمها، أي ان بروزه و تفوقه السياسي يعتمد على الالتزام بالحدود الطائفية[٧٦].

وبما ان النظام السياسي تمت هيكلته على أساس طائفي ، سيكون هناك نظام عمالة–زبائنية –طائفي فضلاً عن الفساد أيضاً على أساس طائفي، اذ تشكل السيطرة على

المواقع الهامة و الموارد في الدولة أساس العمالة أو الزبائنية. واستفادت بعض الجماعات من هذا النظام على حساب الأخرى، اذ أصبح النظام عبارة عن "تحالف أوليغارشيات" يأتي نفوذها من قدرتها المتأتية عن سيطرتها على مؤسسات الدولة لتوزيع الامتيازات على زبائنها وذلك على حساب مجموع المواطنين. ورغم وجود النخب الرئيسة الكبيرة الا انه توجد انقسامات داخل كل نخبة، في سنة ٢٠٠٥ كانت هناك تحالفات انتخابية اثنية وطائفية كبيرة، ومن ثم اتخذ النظام السياسي العراقي طابع مجزأ، وتواجدت انقسامات بين النخبة الشيعية أدت الى ائتلافات شيعية متنوعة. وأصبح للانتخابات منذ ٢٠٠٣ دوراً في كيفية اختيار النخبة الحاكمة و كيفية ممارستها للسلطة و العلاقات بين أفراد النخبة، ورغم كون الانتخابات هي أداة تغيير النخبة الماسكة بالسلطة الا ان دورها هنا لم يكن أكثر من تدوير النخبة و ليس استبدالها [٧٧] .

ويقوم النظام الانتخابي العراقي على انتخاب ائتلاف انتخابي والذي بعد فوزه يدخل في مفاوضات لبناء تحالف كي يحكم و يسمي رئيس وزراء و تشكيل حكومة ، مما يعني ان الفائز في الانتخابات قد لا يشكل الحكومة ، ففي انتخابات ٢٠١٨ كان هناك ٢٧ تحالف انتخابي مسجل، وعلى كل تحالف انتخابي تقديم تنازلات سياسية لكي يكون في السلطة وبالتالي تتوزع السلطة بين أجزاء النخبة المختلفة ،اذ يوجد كرسي في الحكومة أو مكان فيها لكل ائتلاف قائد، مما يصعب من مهمة رئيس الوزراء في القيام باصلاحات واسعة، أو اتخاذ اي اجراء سريع لمواجهة مشكلة ما. وفي التشكيلات المتعددة للحكومة بعد كل انتخابات نجد ان الائتلافات تتشكل أو تصطف وفقاً للهويات الفرعية الاثنية والطائفية. ونتيجة لتقاسم الوزارات بين الكتل الرئيسة ستسعى لتحقيق مصالحها فيها وهي غير مستعدة للتخلي عن مواقعها هذه أو اتخاذ أي اجراء يهدد مصلحتها[٧٨].

هناك من يقرن وجود الديمقراطية الليبرالية بوجود نخبة موحدة رضائياً، نخبة سياسية منظمة جيداً ومتكيفة داخلياً وفي العراق اذا ما أريد تشكيل ديمقراطية ليبرالية لا بد من

تواجد مثل هذه النخبة [٧٩]، لكن هذا الأمر صعب التحقيق فالنخبة العراقية تتراوح في طبيعتها بين نخبة موحدة مصلحياً و نخبة غير موحدة .

هل حققت النخبة العراقية التغيير و ما دورها في ذلك و هل تنطبق عليها النظرية التآمرية للتغيير بمعنى أن ترسمه و تهيء الأوضاع لحصوله سواء بالمعنى الايجابي أو السلبي يمكن القول انه بالتأكيد أي نخبة تفوز بالسلطة لن ترغب بالتخلي عنها ،ولا تختلف النخبة العراقية عن غيرها من نخب العالم في رغبتها بالامساك بالسلطة والاستمرار فيها، ومن ثم أي تغيير للوضع القائم يجب أن يكون في مصلحتها وبحكم امساكها بموارد الدولة تستطيع توجيه هذا التغيير، فسيطرتها على السلطة التشريعية يجعلها تصدر القوانين التي تصب في مصالحها مثل قانون سانت ليغو المعدل فيما يخص انتخابات مجلس النواب بدءا من ٢٠٠٥ وتعديلاته أو قانون انتخابات مجالس المحافظات، فهي صدرت لتضمن وصول أكبر عدد من أشخاص النخبة القائمة اليه.

وعملت الحكومة على خلق مراكز سلطة جديدة من خلال سلطات مجالس المحافظات ، فقد صدر قانون سلطات المحافظات في ١٢ شباط ٢٠٠٨ الذي نص على اقتراع سري لمجالس المحافظات وانتخاب رئيس مجلس ومحافظ واعطاء بعض السلطات لمجالس المحافظات[٨٠]، يتم مليء مثل هذه المراكز من خلال أعضاء ذات النخبة في المحافظات المختلفة [٨١]، وهذا كله من اجل ارضاء اكبر عدد من الاطراف بمواقع مهمة في الدولة.

العلاقات بين النخبة نفسها: رغم كون مصلحة الجميع في البقاء في السلطة لكن هذا لا يمنع من وجود خلافات بين أعضاء النخبة ومحاولات مستمرة لحل هذه الخلافات وتقديم الترضية، فمن يخرج من مركز معين يتم وضعه في مركز آخر كي لا يشكل تهديد للآخرين أي تدوير النخبة ، فمثلا رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي بعد خروجه من رئاسة الوزراء تم وضعه في منصب نائب رئيس الجمهورية.

وسبق لأجزاء من النخبة ان حاولت الضغط على الآخرين لتحقيق مصالحها، ففي ٢٠١٦ شارك مقتدى الصدر مع المتظاهرين الذين بدأوا في ٢٠١٥، وأعطى

المتظاهرين زخماً ونظم عدة مظاهرات ومسيرات ،فضلاً عن اعتصامات داخل البرلمان نفسه .واكتسب تحالف مقتدى الصدر قوة من قدرته على اقامة المظاهرات والمسيرات، وعن طريق ذلك ائتلف مع العلمانيين والقوميين والشيوعيين والنشطاء في الدفاع عن حقوق المرأة و حصل على دعم من السنة في انتخابات ٢٠١٨[٨٢].

تميزت العلاقة بين النخبة بالائتلافات الواسعة والغرض الاساس منها ان تضم اكبر عدد من الافراد ،وان كان يفترض انها تمثل عدد واسع و متنوع من المجتمع لكنها في الحقيقة الغرض منها تقاسم السلطة بين الجهات المؤتلفة انطلاقا من اعتقاد كل منها بان له حصة ونصيب في الحكم. فهدف النخبة التشارك في السلطة وليس المشاركة، فعلى صعيد السلطة التنفيذية مثلاً ،تمت محاولة التوازن بين مطالب السلطة والمعارضة للكتل الرئيسة عن طريق ارضاء مطالب الكتل الفائزة بالانتخابات، وتوزيع المناصب اعتماداً على التوافق على شخصية من يتولاها و الاستحقاق الانتخابي للجهة المعنية [٨٣].

وبما ان الانتخابات العراقية قائمة على التمثيل النسبي فيصعب حصول حزب واحد على اغلبية النصف زائد واحد ليشكل الحكومة، لذا فلابد من الائتلاف بين الاحزاب لتكوين جهة تمثل الاغلبية، وهنا تبدأ المساومات بين الاطراف المختلفة ومحاولة ارضاء الجميع للوصول الى تشكيل الحكومة، فبعد كل انتخابات وعند تشكيل كل حكومة نجد تصلب النخب المختلفة بمطالبها وعدم تقديم تنازلات الامر الذي يؤدي الى تاخير تشكيل الحكومة مدة ليست بالقصيرة احيانا ٣ اشهر واخرى ٧ وثالثة ٩ اشهر [٨٤].

اذ ترغب النخب السياسية العراقية بتقاسم السلطة بينها ومحاولة ارضاء جميع الاطراف مثل استحداث منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات و نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ارضاءً للسنة والاكراد بالتعاقب والامر ذاته ينطبق على بقية السلطات فالاساس فيها التشارك والتقاسم وليس المشاركة ورغم التشارك الا ان العلاقة بين النخبة السياسية العراقية هي علاقة صراع وخصومة اكثر منها تنافس وتآلف او تعاون ،وكل منها يرغب بتحقيق مصالحه ،فنجدها مثلاعند صياغة الدستور عندما حاولت

بعض الاطراف فرض رغباتها مثلما فعل الاكراد بتضمين المادة ١٤٠ بما يخدم مصلحتهم وليس مصلحة البلد[٨٥].

اذا طبيعة العلاقة تصارعية بين النخبة السياسية ويشغل البعض منها مخاوف الماضي واخرى يشغلها الخوف من المستقبل ويؤثر هذا في سياساتها[٨٦] ،وبدل من ان تكون النخبة السياسية عامل مساعد في تحقيق الاستقرار والسلم الاهلي ادت الى العكس باستخدامها مصطلحات الكراهية لتصبح جزء من الثقافة السياسية السائدة التي انتقلت منها الى الفئات المختلفة من الشعب، وأضحت وسائل الاعلام أداة لنقل هذه الثقافة الى بقية المجتمع فلكل منها قنواتها الاعلامية التي تستخدمها في نشر ثقافتها هذه[٨٧]، لذا تحولت لتكون عامل سلبي في تحقيق الاستقرار وانتقل الصراع بين النخبة الى صراع بين مؤيديها من الشعب وهذا على العكس من الدول الليبرالية التي ادركت منذ وقت طويل ضرورة نقل خلافاتها وصراعاتها من الشارع الى البرلمان كي تجنب المجتمع الانقسام وحالة عدم الاستقرار المستمر الذي قد يودي بالدولة .

لم تتغلغل الاحزاب التي تمثل النخبة الحاكمة في العراق بعد ٢٠٠٣ في جميع اجزاء المجتمع اي انها ليست احزاب ذات استقطاب افقي وانما استقطاب عمودي فلم تستطع تجاوز التقسيمات الطائفية و الاثنية والدينية ،لذا لم تساعد في ترسيخ فكرة المواطنة والهوية العراقية بل العكس من ذلك ساهمت في تعزيز الهويات الفرعية ـــو منها لم تنتج العملية السياسية في العراق اغلبية سياسية و انما اغلبية مجتمعية [٨٨].

ويسود السياسي على القانوني لدى هذه النخبة ،فهي لا تفرق بين السياسي و المؤسسي فالاثنان لديها يخدمان المصالح الآنية الضيقة لجماعتها و بالتالي تسمو السياسة فوق الدستور والقانون اللذان لا تعود لهما قيمة الا بمقدار ما يخدمان اهداف النخبة، ما يعني غياب اللوائح و القوانين التي تنظم عمل المؤسسات التي تصبح تدار من قبل ساسة تمثل اراءهم و افكارهم القانون ويؤدي هذا الى تراجع عمل المؤسسات التي يفترض بها خدمة المواطن لتصبح في خدمة جهة معينة .[٨٩]

فالنخبة السياسية العراقية نخبة عمودية وليست افقية والاخيرة تقوم على اساس ايديولوجي يتجاوز الانقسامات الاثنية والطائفية والدينية و بالتالي تشمل مختلف اجزاء المجتمع في حين ان الاولى تقوم على التوجه الى جزء معين و هوية معينة و الوقوف على الضد من الآخر بدلا من الوقوف معه، وعليه اصبحت السياسة العراقية تقوم على التنافر والتنابذ وليس التجمع والاندماج، واختفى العقل وساد التخاصم واضحت التعددية المجتمعية العمودية مصدر تهديد لشرعية النظام و الدولة[٩٠].

تختلف النخب في تعاملها مع الجمهور ،اذ تستخدم بعض النخب سياسة بوتقة الصهر والتي تؤدي الى سيادة ثقافة الاغلبية ،واخرى تستخدم الوحدة من خلال التنوع التي سبق ان عوّل عليها الملك فيصل الاول في تعامله مع المجتمع العراقي عن طريق ما يسمى بالاندماج القيمي الذي يفترض وجود حد ادنى من التوافق حول القيم والغايات الاساسية للطرفين وكيفية تحقيقها وكيفية حل الخلافات[٩١]، الا ان النخبة العراقية الحالية في واقع الحال لم تستخدم اي من السياستين ما يؤدي الى وجود فجوة قيمية بين النخبة والمجتمع وبالتالي صعوبة التواصل بين الاثنين و صعوبة العمل على بناء الدولة او الامة او تحقيق الاستقرار.

وفشلت النخبة في استيعاب المواطن عن طريق ايجاد بنى جديدة تستطيع من خلالها احتواء الهويات الفرعية التي يحملها الافراد في هوية واحدة جامعة و تقدم له ما يجعله يشعر باهميتها واهمية الدولة وضرورة استمرارها [٩٢]،عندئذ لن يشعر بالانتماء للدولة و ينفرط ارتباطه بها و هو ما يحصل في العراق ،فقد عملت على تعزيز الهوية الفرعية بدلا من الوطنية .

ولم تعترف النخبة بالمواطن ما اوجد شرخاً في العلاقة بينه وبين الدولة ،ونتيجة لعدم اعترافها به فهو لايُستوعب في هيكل الدولة التنظيمي ولا يحصل على العوائد المترتبة على انتمائه اليها ولايشعر بالمواطنة اصلا[٩٣] ، اذ لايشكل الفرد من وجهة نظر النخبة اكثر من صوت انتخابي تستخدمه وقت الانتخابات و ينتهي دوره بعدها.

والمواطن بالنسبة للنخبة ليس اكثر من اداة ،فهناك استخدام للجمهور من قبل النخبة لتحقيق التغيير ، فمنذ ٢٠٠٣ تم استخدام المشاعر الدينية و القومية في تعبئة المواطنين من أجل التصويت في الانتخابات و حتى اقناعهم باتباع سلوكيات معينة ، و كان لوسائل الاعلام و رجال الدين دور مهم و كبير في توجيه المواطنين لصالح نخب بعينها ، و بعد ذلك تم استخدام المواطنين في مواجهة النخب لبعضها البعض في صراعاتها على مواقع مهمة في الدولة .

اما رسم مستقبل العراق فهناك ٣ احتمالات في دور النخب المقسمة في رسم التغيير في العراق، الاحتمال الأول انه ستتشكل كيانات سياسية وفقاً لانقسامات النخب الى دينية و طائفية و قومية و لن تحدث بسهولة اذ سيكون هناك نزاعات و قتال وانتقال للسكان أو بالأحرى اعادة استقرارهم مما يعني ان ينتهي العراق كدولة .الاحتمال الثاني اقامة حكومة مؤقتة ضعيفة تقيم انتخابات و يتشكل برلمان لكنه لن يمثل الجميع و ستكون الحكومة مفتقرة للدعم الشعبي لا بل تواجه اعداء محتملين و متعصبين .الاحتمال الثالث ان يستولي جزء من النخبة على السلطة و ينشيء نظام سلطوي ذا طابع ديني عندئذ لن تكون هناك ديمقراطية ليبرالية [٩٤].

الخاتمة

يتضح من البحث ان النخبة الحاكمة العراقية بعد ٢٠٠٣ في طبيعتها نخبة غير موحدة ، اذ ان لكل قسم أو جماعة منها أهدافها فهي أشبه ما تكون باهرام قوة منفصلة و متنافسة فيما بينها تسعى كل منها للسيادة و السيطرة و تحقيق أكبر قدر من العوائد لجماعتها ، لكنها في الاوقات التي تتطلب منها تحقيق استمراريتها و تواجدها في السلطة نجدها تتحول لتكون نخبة موحدة مصلحياً ، فهي لا تجمعها الايديولوجيا و لا الرضا .

ولا تشارك هذه النخبة بتحقيق التغيير الا اذا كان لصالحها، فاذا كان هناك تغيير تسعى لان يكون وفق تصورها وان تتحكم بمساره لئلا يهدد وجودها واستمرار امساكها بالسلطة، فمن طبيعة النخب بشكل عام السعي للامساك بالسلطة و المحافظة عليها

والحد من منافسة الآخرين لها بكل الوسائل، لكن طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد جعل من هذه النخبة الحاكمة تسعى لان تكون أبدية في السلطة ولا تخرج منها ابداً ، لكنها من الطبيعي ان تواجه قوى أخرى تهدد استمرارها وعندئذ ستلجا الى وسائل الترغيب والترهيب معاً من أجل الحد من طموحات من يرغب بمنافستها أو الحلول محلها .

يمكن القول ان النخبة الحالية شبه مغلقة اذ هي تضم ذات الاشخاص ولا تضم افراد جدد الا نادرا فهم ذاتهم من ٢٠٠٣ والى حد الان ،لذا يمكن ان نقول انها وفقا لنظرية باريتو في دورة النخبة وتجددها و نظرا لعدم انضمام اعضاء جدد اليها ستصل الى حالة الهرم و التفسخ و ستنهار بعدها، فالتجدد هو اساس الاستمرار لكن النخبة الحالية و نظرا لخوفها على مراكزها وموقعها في السلطة والعوائد المترتبة على ذلك لاترغب بان يشاركها احد فيها و بالتالي لا تسمح بصعود افراد جدد اليها لذا بعد مرحلة من الزمن لابد لها من الانهيار ومجيء نخبة اخرى جديدة محلها، قد يحصل الامر بواسطة ثورة ومن الممكن ان تنضم الاجزاء الضعيفة من النخبة الحالية اليها لتشكل النخبة المستقبلية، ومن الممكن ايضا ان تتم ازالتها بواسطة التدخل الخارجي مثلما حصل في ٢٠٠٣ عندما ازيلت النخبة الحاكمة وجيء بالنخبة الحالية الى الحكم ،عندئذ ستكون هناك نخبة جديدة مختلفة عن سابقتها و قد ينضم اليها ايضا افراد من النخبة الحالية الذين يقبلون بالاوضاع الجديدة والتغيير ، فهي كما اسلفنا نخبة غير موحدة ،لذا فان رغبتها في البقاء في السلطة والتمتع بعوائدها تدفعها للتماشي مع التغيير الذي يحصل سواء بعوامل خارجية ام داخلية .وهناك من يعول على ان الانتخابات ممكن ان تحقق التغيير في تشكيلة النخبة ، لكن بما ان النخبة الحالية هي من وضع قانون الانتخابات فغالباً ما ستكون هي من يحصد اغلبية المقاعد ، قد تفسح المجال لبعض الافراد بالانتماء اليها لاعطاء صورة شكلية بالتغيير لكن في حقيقة الامر ان هذا العدد القليل لن يكون له تاثير عليها نظرا لاستمرار غالبية اعضاءها بالوجود في السلطة و عليه لن يكون للانتخابات تاثير كبير على النخبة .

الهوامش

[1] Gergő Závecz . Elite Conflicts and Their Effects on Political Support as a Function of Elite and Mass Polarization , In partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Political Science, Submitted to Central European University Doctoral School of Political Science, Public Policy and International Relations, Budapest, Hungary ,April 2017. P.7

[2] Jean-Pascal Daloz , Introduction: Elites and their Representation: Multi-Disciplinary Perspectives, P.2

[3] Joshua Pryor. Social Change through Control: How Elites Shape Society, P.2

[4] Janine R. Wedel. From Power Elites to Influence Elites: Resetting Elite Studies for the 21st Century, Theory, Culture & Society 2017, Vol. 34(5–6) 153–178, sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav
DOI: 10.1177/0263276417715311, P.154

[5] John Higley and Jan Pakulski , Elites, Elitism and Elite Theory: Unending Confusion? [Paper prepared for Research Committee on Political Elites (RC02) ,panel "Elite Dilemmas and Democracy's Future", World Congress of the International Political Science Association, Madrid, Tuesday 10 July 13:00-14:45, Classroom 1, School of Journalism],pp.,2,3

[6] Ibid ,p.3

[٧] قدر سي رايت ميلز ان نخبة القوة تتكون في أمريكا من بضعة مئات ، أما جارلس ميري فيميز بين نخبة ضيقة و أخرى موسعة ، الأولى تتالف بضعة الاف في حين تصل الثانية الى ٥ % من السكان البالغين ، للمزيد انظر Ibid ,P.3

[8] John Higley and Jan Pakulski , op,cit,p.4

[9] John Scott. POWER, DOMINATION AND STRATIFICATION Towards a conceptual synthesis, SOCIOLOGIA, PROBLEMAS E PRÁTICAS, n.º 55, 2007, pp. 25-39, P.27,28

[10] John Higley and Jan Pakulski , op,cit,p.3

[11] Matias López.Elite theory,. *Sociopedia.isa*,2013 DOI: 10.1177/2056846013112, P.3

[12] Jean-Pascal Daloz , op,cit, P.2

[13] John Higley and Jan Pakulski , op,cit ,pp5,.6

[14] John Higley.Michael Burton. Elite Foundations of Liberal Democracy, ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, INC., United States of America,2006, Pp.19,20

□ للمزيد عن تصنيفات النخبة انظر دينا هاتف مكي . النخبة و دورها السياسي في الوطن العربي منذ الاستقلال دراسة حالة العراق و مصر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ،٢٠٠٦

[15] Matias López., op,cit ,P.5

[16] John Higley.Michael Burton,op,cit, Pp.3,4

[17] Matias López. Op,cit, P.5

[18] John Higley.Michael Burton. Elite Pp.12,13

[19] Ibid, P.13

[20] John Higley .Elite theory in political sociology ,op,cit, P.9

[21] John Higley.Michael Burton,op,cit, P.20

[22] John Higley, Elite theory in political sociology, P.10

[23] John Higley.Michael Burton,op,cit, P20

[24] Ibid , P20

[25] Matias López,op,cit, P.5
[26] John Higley.Michael Burton,op,cit, P.22
[27] Ibid, P22.
[28] John Higley,op,cit, P.8
[29] John Higley.Michael Burton,op,cit, P27,
[30] John Higley,op,cit, P.8
[31]John Higley.Michael Burton,op,cit, Pp.140,141
[32] Matias López,op,cit, P.5
[33] John Higley,op,cit,P.12
[34] John Higley.Michael Burton,op,cit,p.9
[35] Ibid ,p.9
[36] Ibid, P.14
[37]John Higley.Michael Burton,op,cit,pP.11,12
[38] Ibid,pp.12,13
[39] Ibid ,pp.9,10,11
[40] John Higley.Michael Burton. Elite P.13
[41] John Higley. Op,cit, P5,.6
[42] John Higley.Michael Burton.op,cit, P.13
[43] John Higley , Op,cit, P.5
[44] Ibid, P.5
[45] John Higley.Michael Burton,op,cit, P18
[46] John Higley.Michael Burton,op,cit, P18,19
[47] Ibid, P19.
[48] Ibid,p.185
[49] John Higley.Michael Burton. Op,cit,,p185,.186
[50] Ibid, P27
[51]John Higley and Jan Pakulski , op,cit,p.6,7
[52]Gergő Závecz,op,cit, P.5
[53]Jean-Pascal Daloz,op,cit,pP.55,56
[54] John Higley and Jan Pakulski , op,cit,P. 1
[55] John Higley.Michael Burton,op,cit, P7
[56] Gergő Závecz. Op,cit,P.4
[57] Ibid, P.4,5
[58] John Higley.Michael Burton,op,cit, pP16,17
[59] Ibid, P17
[60] Gergő Závecz,op,cit, Pp.6,19
[61] Ibid, Pp20,22,23
[62] Siân Herbert. Who are the elite groups in Iraq and how do they exercise power? , Helpdesk Report ,K4D knowledge,evidence and learning for development,uk, 30 June 2018 , P.5
[63] Gergő Závecz,op,cit, P.25,26
[64] Joshua Pryor. Social Change through Control: How Elites Shape Society, P.2
[65] Ibid, Pp.16,31,32
[66] Ibid, P.32
[67] Ibid, P.34
[68] John Higley.Michael Burton.,op,cit, P.2

[٦٩] فيبي مار . ابراهيم المراشي . العراق في عهدي المالكي و العبادي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، ميزوبوتاميا للنشر و التوزيع ، بغداد ، ٢٠١٨، ص ٧٣، و كذلك رشيد عماره ياس ،فاروق عبدول مولود .دور النخبة السياسية في تازيم السلم الاهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات السياسية و الامنية ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ،كانون الاول ٢٠١٩ ص١٩

[٧٠] رشيد عماره ياس ،فاروق عبدول مولود .دور النخبة السياسية في تازيم السلم الاهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات السياسية و الامنية ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ،كانون الاول ٢٠١٩ ص٢١،٢٠

[71] **Toby Dodge. 'Bourdieu goes to Baghdad': Explaining hybrid political identities in Iraq, J Hist Sociol. 2018;31:25–38. wileyonlinelibrary.com/journal/johs © 2018 John Wiley & Sons Ltd, SP EC I A L I S SUE, P.29**

[72] **Ibid.p.29**

[73]**Toby Dodge,op,cit,p.29**

[74] **Ibid,p.30**

[75] **Gerry Mackie. Schumpeter's Leadership Democracy-Forthcoming, *Political Theory*,usa,2004, Pp.2,3**

[76] ***Siân Herbert* ,op,cit, P.5**

[77] ***Ibid,*P.5**

[78] ***Ibid,*p.5,8**

[79] **John Higley,Michael Burton.op,cit, pP.1,2**

[٨٠] فيبي مار ابراهيم المراشي . العراق في عهدي المالكي و العبادي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، ميزوبوتاميا للنشر و التوزيع ، بغداد ، ٢٠١٨ ،ص٣٥

[81] ***Siân Herbert,op,cit* , P.5**

[82] ***Ibid,*P.8**

[٨٣]عدي فالح حسين .النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في جدلية الشراكة و المعارضة بين المكونات الرئيسة، مكتبة اليمامة للطباعة و النشر والتوزيع ،٢٠١٥،ص ١٩٥

[٨٤]المصدر نفسه ، ص ص ١٩٨ ،٢٩٢

[٨٥] المصدر نفسه ،ص ص٢٠٥،٢٩١

[٨٦] المصدر نفسه ، ص٢٩٤

[٨٧] رشيد عماره ياس ،فاروق عبدول مولود ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٩

[٨٨] وليد سالم محمد ،مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٧٨ ،٣٨١

[٨٩] المصدر نفسه، ص ٣٨٦

[٩٠] المصدر نفسه، مصدر سبق ذكره ، ص ص٤٢١ ،٤٢٢

[٩١] المصدر نفسه ،ص٢٦٤

[٩٢] المصدر نفسه ،ص٢٥٨

[٩٣] المصدر نفسه ،ص ١٤٧

[94] **John Higley.Michael Burton.op,cit, P.2**